

## شرح أرجوزة الهبطي في أقسام العدة وأحكامها والحيدن والرضاء

لابي القاسم بن علي بن محمد بن خجوة

قرلة وتعليق الفقيه عبدالله بنطاهر

منسق فرع المجلس العلمي إكاديس

### التعريف بالناظم والشارح:

الناظم<sup>(1)</sup> هو: أبو محمد عبد الله بن محمد الهبطي، من كبار الزهاد في المغرب، أصله من صنهاجة، طنجة، ولما استولى السلطان محمد الشيخ السعدي على ملك المغرب بفاس، دعاه إليه فشاوره في أمر الدين والأمة، وكان السلطان يطيعه ويحبه. من مؤلفاته: "الإشادة بمعرفة مدلول كلمة الشهادة". وعمدته في التصوف سيدي عبد الله الغزواني، المعدود من سبعة رجال مراكش، قال عنه أبو القاسم بن خجوة الشارح: «هو غزالي هذا الزمان، ولقد من الله علينا وعلى المسلمين به». توفي سنة 963هـ / 1556م، عن نيف وثمانين سنة، وقبره مشهور بزوايته الواقعة في جبل الأشهب، بلاد بني زجل جنوب شرق شفشاون<sup>(2)</sup>. وقد وقع الخلط للبعض بين الناظم وبين الهبطي المشهور عند القراء بوقف القرآن الكريم الذي أخذ به المغاربة؛ ولذا وجب التنبيه على أن صاحب الوقف هو: النحوي المقرئ الكبير، الفقيه الفرضي الشهير، أبو عبد الله سيدي محمد بن أبي جمعة الهبطي الصمّاّتي المتوفى بفاس سنة 930هـ، وهو ممن أخذ عن العلامة ابن غازي (ت 919هـ) وعنه قيد الوقف، رحم الله الجميع.

(1) انظر ترجمته في: طبقات الحضيكي: 2/556-561، وجذوة الاقتباس للمكناسي: 2/440، ونشر المثاني في رجال القرن الحادي عشر والثاني للقادري: 1/18 طبعة حجرية، ودليل مؤرخ المغرب الأقصى لابن سودة، ص: 280، والأعلام للزركلي: 4/128، والمغرب عبر التاريخ لإبراهيم حركات: 2/409.

(2) سلوة الأنفاس للكتاني: 1/302 و303، و2/76-79. وفهرس الفهارس للكتاني: 1/288، و2/890، وكفاية المحتاج للكتاني: 2/217، وتقييد وقف الهبطي للحسين وجاج ص: 18 و19.

**أما الشارح** <sup>(1)</sup> فهو: أبو القاسم بن علي بن محمد بن خجو الفقيه الصوفي النوازلي، كان يستظهر الفقه المالكي، قوالا بالحق، لا يخاف في الله نومة لائم، حلاه الشريف الكتاني بقوله: «كان - رحمه الله - فقيها مطلعاً، متضلعا حافضا، مفتيا متقنا ورعا، شديد الشكيمة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، عظيم الإنصاف. لا يفتي إلا بما علم» <sup>(2)</sup>.  
 تفقه بحضرة فاس، وأخذ عين كثير من شيوخه: كابن غازي، وأبي العباس الزقاق، وأبي عبد الله الهبطي - صاحب الوقف - والشيخ أحمد زروق، وأخذ طرق التصوف عن الناظم الشيخ سيدي عبد الله الهبطي، وكان الناظم يعظمه ويحبه، ويعمل على فتاواه في الفروع، وكان الشارح في المقابل إذا أشكلت عليه مسألة ينجأ بدوره إلى الناظم.  
 تولى منصب الفتوى في ناحية بلاد الهبط <sup>(3)</sup>. ومهمة مفتي آنذاك هو النظر في حل القضايا المستعصية التي لا يتسع وقت القضاء لتخريجها، ونظراً لأهمية هذه المهمة، كان تعيين المفتين من اختصاص الملك في عهد السعديين. توفي - رحمه الله تعالى - بفاس سنة 956هـ / 1549م، من مؤلفاته: "النصائح فيما يحرم من الأنكحة والذبائح" <sup>(4)</sup>، وكتاب "المنع" والشرح الجامع لنظم مسائل ابن جماعة، مخضوض بجامع مولاي علي الشريف بوزان رقم: 85/ظ <sup>(5)</sup>.  
**نسخ الكتاب:**

حققت هذا الشرح على ثلاث نسخ:

- 1) نسخة بخط مغربي واضح، كان الفراغ من نسخها ضحوة يوم الخميس 26 من شهر جمادى الأخيرة عام 1293هـ على يد ناسخ اسمه محمد بن أحمد بن ضعيف الحمايم.
- 2) نسخة بخط مغربي واضح جميل ملون، حصلت عليها عن طريق الأترنيت من المتحف البريطاني بلندن، كان الفراغ من نسخها يوم السبت 10 جمادى الأخيرة، 1299هـ على يد ناسخ اسمه: علي بن عبد الله بن الزريقط الدراجي <sup>(6)</sup>.
- 3) نسخة مطبوعة بالطبعة الحجرية في 11 رجب 1331هـ.

(1) انظر ترجمته في: جذوة الاقتباس لابن القاضي المكناسي: 1/111، ودرّة الخجل لابن القاضي المكناسي، ص: 425، وسلوة الأنفاس للكتاني: 2/166، ومعجم المطبوعات الحجرية المغربية لابن الفحي، ص: 114، والمطبوعات الحجرية لفوزي عبد الرزاق، ص: 118، وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف: 1/409.  
 (2) سلوة الأنفاس للكتاني: 2/166.  
 (3) بلاد الهبط يمتد جنوباً من نهر ورغة لينتهي شمالاً على المحيط، وشرقاً بمقدمة جبل الريف، ويبلغ عرضه نحو ثمانين ميلاً، وطوله نحو مائة ميل. وصف إفريقيا للوزاني: 1/306.  
 (4) الأعلام للزركلي: 6/13، ومعجم المؤلفين لرضا كحالة: 2/654، والمغرب عبر التاريخ لإبراهيم حركات: 2/346 و347، وتحقيق طبقات الحضيكي لأحمد بومزكو، فقد ترجم له مرتين: 1/245 و1/238.  
 (5) تحقيق تكميل تقييد ابن غازي كتاب البيوع لرضوان بناصر: 1/21.  
 (6) موجودة أيضاً في مخطوطات الأزهر الشريف برقم: (312072).

وتوجد منه ثلاث نسخ أخرى لم أتمكن من الحصول عليها وهي:  
 نسختان بالخرزانة العلمية بالمسجد الأعظم بمدينة تازة تحت رقم: (2/344، 696)  
 ورقمها التسلسلي في فهرست مخطوطات هذه الخزانة هو: 326 و 327.  
 نسخة ثالثة بالخرزانة الحسبية التابعة للمجلس العلمي الإقليمي بولاية الدار البيضاء،  
 تحت رقم: (و: 87) ورقمها الترتيبي في دليل مخطوطات هذه الخزانة هو: 123.  
 أما أرجوزة الهبطي فقد اعتمدت فيها على نسخة حصلت عليها عن طريق الأنترنت  
 من المتحف البريطاني بلندن، وتوجد منها خمس نسخ في الخزانة الملكية بالرباط تحت  
 الأرقام التالية: 491 و 10051 و 10291 و 12180 و 13587.  
 هذا فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فسيحان الله. والله أسأل أن يجعل هذا العمل  
 خالصا لوجهه الكريم أمين.

### التحقق من اسم الكتاب ونسبته للمؤلف:

يمكن استخلاص اسم الكتاب من مقدمة الشارح نفسه حين قال: «طلب مني بعض  
 الإخوان، أن أشرح له الأرجوزة التي ألفها الولي الصالح، سيدي عبد الله الهبطي في  
 أقسام العدة وأحكامها، والحيض والرضاع» وعليه فإن اسم الكتاب هو: "شرح أرجوزة  
 الهبطي في أقسام العدة وأحكامها والحيض والرضاع"، وهكذا جاء اسمه أيضا في كتاب  
 "معجم المطبوعات المغربية" لإدريس بن الماحي<sup>(1)</sup>، وفي كتاب "معلمة الفقه المالكي"  
 لعبد العزيز بن عبد الله<sup>(2)</sup>.

أما نسبة هذا الشرح لمؤلف أبي القاسم بن خجوة، فأنقل فيه شهادة أربعة من العلماء  
 الأعلام:

**أولا:** ذكره شيخ شيوخنا العلامة الفقيه سيدي أبي العباس أحمد بن الحاج علي  
 الكشطي (د 1310 هـ 1892 م ت 1374 هـ 1954 م) حين قال في إحدى فتاواه: «ومن  
 استوفى الكلام على هذه النازلة العلامة ابن خجوة في شرح منظومة الهبطي»<sup>(3)</sup>.

**ثانيا:** ذكره العلامة إدريس بن الماحي (د 1327 هـ 1909 م ت 1391 هـ 1971 م) حين  
 قال: «طبع لابن خجوة على الحجر بفاس، شرح أرجوزة الهبطي في أقسام العدة وأحكامها  
 والحيض والرضاع»<sup>(4)</sup>.

**ثالثا:** ذكره أمين مجموعة الكتب والدوريات العربية في جامعة هارفرد، د. فوزي عبد  
 الرزاق، في كتابه المطبوعات الحجرية بالمغرب<sup>(5)</sup>.

(1) معجم المطبوعات المغربية، ص: 114.

(2) معلمة الفقه المالكي ص: 67.

(3) انظر: فتوى حكم من تزوج بامرأة زنى بها لأبي العباس الكشطي المنشورة في هذا العدد.

(4) معجم المطبوعات المغربية لابن الماحي، ص: 114.

(5) المطبوعات الحجرية بالمغرب لفوزي عبد الرزاق، ص: 118.

رابعاً: ذكره عبد العزيز بن عبد الله في كتابه "معلمة الفقه المالكي" (1).  
ولكن النسخة الموجودة في المتحف البريطاني، التي سبقت الإشارة إليها، نسبت في ورقة التعريف بها للشيخ أحمد زروق، وهذا غير صحيح لأمرين:  
(1) لما سبق أن العلماء الذين ذكروا هذا الشرح اتفقوا على نسبه لأبي القاسم بن خنجر  
(2) لأن الشيخ أحمد زروق توفي سنة 899هـ، وأبو محمد الهبطيني لم يتجاوز عمره حينئذ العشرين، حيث توفي سنة 963هـ عن نيف وثمانين سنة كما سبق، وبهذا تكون ولادته حوالي 978هـ.

ولم يستأثر ابن خنجر وحده بشرح هذه الأرجوزة؛ بل شرحها غيره من العلماء منهم: محمد بن عيسى العلمي، وشرحه مخطوط بالمكتبة العامة بتطوان تحت رقم: 654. وأبو العباس أحمد بن عرضون (2) الكبير ذكره محمد بن عيسى العلمي في شرحه السابق (3).

## نصر المخطوطة شرح أرجوزة الهبطيني في أقسام العدة وأحكامها والحيض والرضاع

الحمد لله الذي خلق وصور، وقضى وقدر، ونهى وأمر، وأرسل الرسل الكرام فبين الحلال والحرام، وأحل النكاح على ما سنه وشرعه، وحرمه علينا قبل أن يبلغ الكتاب أجله، والصلاة والسلام على سيد الثقلين، وخلاصة الكونين، سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته، وتابعيه في السر والإعلان.

(1) معلمة الفقه المالكي ص: 67.

(2) ابن عرضون كنية اشتهر بها عدد من علماء شفشاون منهم:

- أبو العباس أحمد بن الحسن بن يوسف الزجلي بن عرضون الكبير، قاض مالكي، توفي عام 992هـ 1584م، من مصنفاته: "اللائق لعلم الوثائق" طبع على الحجر سنة: 1221)، "آداب الزواج وتربية الولدان" اختصره من مؤلف أخيه "مقنع المحتاج"، وهو الذي شرح هذه الأرجوزة.

- أبو عبد الله محمد بن الحسن بن عرضون، وهو أخو السابق، توفي بفاس سنة 1012هـ 1603م قاض مالكي، ولي القضاء بشفشاون، من مصنفاته: "التحفة العزيزة في شرح عقيدة السنوسي" مخطوط أنجزها سنة 991م موجودة بخزانة الكتاني بالرباط رقم: 1002)، "مقنع المحتاج"، (أو الممتع المحتاج) في آداب الأزواج" ونسب إليه خطأ "اللائق لعلم الوثائق" وهو لأخيه أحمد السابق. وهما ابنا أخت الشارح أبي القاسم بن خنجر. (درة الحجال لابن القاضي، ص: 251، وجدوة الاقتباس له أيضا: 60/1، وسلوة الأنفاس للكتاني: 301 و302، وشجرة النور لمخولف: 1/415 و427، والأعلام للزركلي: 1/112، ومعجم المطبوعات لسركيس: 1/180، ومعجم المؤلفين لكحالة: 1/199، وكتاب ابن عرضون الكبير لعمر الجيادي ص: 73-105).

(3) كتاب ابن عرضون الكبير لعمر الجيادي ص: 215.

وبعد؛ فقد طلب مني بعض الإخوان، أن أشرح له الأرجوزة التي ألفها الولي الصالح، سيدي عبد الله السهبي في أقسام العدة وأحكامها، والحيض والرضاع، فرأيت أن أ قيد له بعض ما طالعت من كلام أهل العلم، يكون كالشرح لها، واستعنت الله على ذلك، وهو حسبي ونعم الوكيل، وعلى الله قصد السبيل.

### أنواع النساء باعتبار العدة:

قال رحمه الله "ص" (1):

الْقَوْلُ فِي الْعِدَّةِ مِنْ وَقَعِ الطَّلَاقِ وَمِنْ وَفَاتِنَا كَذَا عَلَى نَسَقِ

ش (2): اعلم - وفقنا الله وإياك لما يحبه ويرضاه - أن العدة قد أمر الله بإحصائها، والمحافظة عليها، وحرم النكاح قبل مضيها، قال تعالى: ﴿وَأَخْضِرُوا الْعِدَّةَ﴾ (3) معناه: احفظوها، واختلف من المخاطب بأمر الإحصاء؛ فقيل: الأزواج، وقيل: الزوجات، وقيل: المسلمون كافة، وصحح ابن العربي أن المراد بذلك الأزواج؛ لأن الزوج يُحصي ليراجع فينفق، أو يقطع، وكذلك الحاكم يفتقر إلى إحصاء العدة، ومعرفة أقسامها للفتوى عليها، وفصل الخصومة عند المنازعة فيها (4).

وبدأ الناظم رحمه الله بالعدة من الطلاق على ترتيب القرآن، لأن الله بدأ بها فقال سبحانه: ﴿وَالْمُكَلَّفَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (5)، ثم أتى بعدها بعدة الوفاة فقال: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا...﴾ الآية (6)، ومعنى على نسق: أي تتابع من تراخ.

ثم قال الناظم رحمه الله "ص":

عِدَّةٌ مَنْ تَطَلَّقَتْ صَغِيرَةً      ثَلَاثُ أَشْهُرٍ كَذَا الْكَبِيرَةَ  
وَبِثَلَاثَةٍ مِنَ الْأَطْهَارِ      عِدَّةٌ مَنْ حَيَّضَ قُلُوبًا لِلْقَارِ

ش: تضمن هذان البيتان أن النساء على ثلاثة أقسام:

الأول: الصغيرة التي لا تحيض لصغرها، يريد وهي ممن يوطأ مثلها.

(1) حرف (ص) من كلام الشارح يدل على أن ما بعده هو النص المشروح من أرجوزة الهبتي.

(2) حرف (ش) يدل على أن ما بعده هو من كلام الشارح.

(3) سورة الطلاق الآية: 1.

(4) أحكام القرآن لابن العربي: 4/1826. وابن العربي هو: أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري ولد سنة 468هـ رحل صغيرا إلى المشرق، فأخذ عن المازري، والغزالي وغيرهما، وأخذ عنه: عياض وابن بشكوال وغيرهما، له مصنفات تشهد بعلمه منها: أحكام القرآن، والقيس شرح الموطأ، وعارضة الأحوذى شرح الترمذي، توفي سنة 543هـ ودفن بفاس. (شجرة النور لمخلوف: 136، وجذوة الاقتباس للمكناسي ص: 281، وهدية العارفين للبغدادي: 1/491).

(5) سورة البقرة الآية: 228.

(6) سورة البقرة الآية: 234.

**الثاني:** الكبيرة التي يئست من الحيض لكبر سنها، فهاتان عدتها ثلاثة أشهر في الطلاق؛ لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَاللَّذِينَ يَسْتَنُّونَ مِنَ الْمَحِيضِينَ نِسَاءُكُمْ إِنْ أَرْتُمْ...﴾ الآية<sup>(1)</sup>، واختلف في معنى ﴿إِنْ أَرْتُمْ﴾؛ فروى عن مالك أنه ربية في الحكم لا في معاودة الحيض، وذلك أن الله تعالى لما بين عدة الحائض بالأقراء، بقيت اليائسة من المحيض والتي لم تحض، فارتابت الصحابة في حكمها، فنزلت الآية، وأما الصغيرة التي لا يوطأ مثلها فلا عدة عليها، قال في المدونة: «وإن دخل بها وهي لا يجامع مثلها لصغرها فلا عدة عليها في طلاق»<sup>(2)</sup>.

**وقوله:** "ثلاثة أشهر" يريد بالأهلة، فإن طلقها في بعض الشهر فتكمل ما بقي منه بالعدد في الشهر الرابع، وتعتبر في الشهرين الأوسطين الأهلة، نص عليه ابن شاس<sup>(3)</sup>، وهو مذهب المدونة<sup>(4)</sup>، والأمة في هذين القسمين كالخرة، وأسقط المؤلف التاء من "ثلاثة" لضرورة الوزن، وذلك سائغ.

**القسم الثالث:** الخرة التي تحيض عدتها من الطلاق ثلاثة قروء، وهي الأطهار التي بين الدمين، هذا مذهب مالك وجميع أصحابه، خلافا لأبي حنيفة الذي يقول: الأقراء هي الحيض<sup>(5)</sup>. قال ابن شاس: فإذا طلقها في طهر لم يطأ فيه فبقية الطهر قرء، وإن كانت لحظة، وتحل المستقيمة الحال بالدخول في الدم من الحيضة الثالثة، ولو طلقت في حيض فحتى تدخل في الحيضة الرابعة إن لم يرتجعها الزوج، ولو كانت عادت أن تحيض من سنة إلى مثلها، أو إلى أكثر، أو من ستة أشهر إلى مثلها، فقال ابن يونس<sup>(6)</sup> عن ابن المواز<sup>(7)</sup>: تعدد بالسنة، فإذا جاء وقت حيضها فيها ولم تحض حلت للتزويج بتام السنة، وإن مرت السنة

(1) سورة الطلاق الآية: 4.

(2) المدونة الكبرى للإمام مالك: 472/5، والنص الموجود هنا هو في تهذيب المدونة للبراذعي: 438/1.

(3) عقد الجواهر الثمينة لابن شاس: 574/2. وابن شاس هو: أبو محمد جلال الدين المالكي، من كبار الأئمة، مات رحمه الله شهيدا بدمياط بمصر في رجب سنة 616 هـ. انظر: مقدمة تحقيق عقد الجواهر لحميد لخمير: 30-35.

(4) المدونة الكبرى للإمام مالك: 421/5.

(5). القرء لغة: لفظ مشترك يطلق على الحيض والطهر؛ فاختلف العلماء في المراد به هنا، فقال المالكية والشافعية: هو الطهر، وقال الحنفية: هو الحيض، ولابن حنبل روايتان؛ كان يقول: الطهر، فتراجع فقال: الحيض. (حاشية الدسوقي على الكبير: 469/2، والمجموع للنووي: 113/7 أو المبسوط للسرخسي: 153/3، والمغني لابن قدامة: 81/8).

(6) (ابن يونس) هو: أبو بكر محمد بن يونس الصقلي، فقيه فرضي حاسب، أخذ عن الحصائري وعتيق الفرضي. اشتهر بكتابه "الجامع" الذي أمسى أحد مصادر الترجيح في المذهب توفي في 451. ترتيب المدارك لعياض: 114/8.

(7) ابن المواز هو: أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن زياد الإسكندردي، تفقه بآب المايشون. من أهم تأليفه: "الموازية". توفي سنة 180 هـ (الترتيب لعياض: 169/4، والديباج لابن فرحون: 166/2، وشجرة النور لمخلوف: 69).

ولم يأت وقت حيضها انتظرت حيضها، فإن جاء وقتها ولم تحض حلت مكانها، وإن حاضت من الغد وإن جاء وقتها فحاضت استقبلت طهرها منها سنة. انظر ابن يونس<sup>(1)</sup>. وإذا قالت المرأة: انقضت عدتي ثلاثة قروء، فيقبل قولها في مدة تنقضي في مثلها العدة عادة من غير خلاف، فإن أخبرت بانقضائها في مدة تقع نادرا فقولان: قال في "المدونة": إذا قالت: حِضْتُ ثَلَاثَ حِيضٍ فِي شَهْرٍ، صدقت إذا صدقتها النساء<sup>(2)</sup>. وقال في كتاب محمد<sup>(3)</sup>: لا تصدق في شهر ولا في شهر ونصف<sup>(4)</sup>، وقال ابن العربي: «عادة النساء عندنا حيضة واحدة في الشهر، وقد قلت الأديان في الذكران، فكيف بالنسوان! فلا أرى أن تمكن المطلقة من الزواج إلا بعد ثلاثة أشهر من يوم الطلاق»<sup>(5)</sup>، يريد إن ادعت انقضاء الأطهار.

ومتى ثبتت خلوة الزوجة بزوجه، بعد إرخاء الستور، سواء كانت خلوة اهتداء، أو زيارة<sup>(6)</sup>، فإن العدة تلزمها متى طلقها، إن كان الزوج بالغاً، وخلاها خلوة يمكن الجماع فيها، وإن تصادقا على نفي الجماع فالعدة لازمة، لحق الله سبحانه، قاله في المدونة<sup>(7)</sup>، وسواء كان ذلك في بيته، أو بيت أهلها، فالعدة لازمة، وإرخاء الستر عند الفقهاء: عبارة عن خلوة الزوج بالزوجة، والتخلي بينه وبينها، وإن لم يكن هناك ستر، ولا غلق باب، وإن كان ذلك في خلاء، قاله شرح المدونة<sup>(8)</sup>.

وقول الناظم: "قل للفقار" يحتمل أن يريد قارئ هذه الآيات، أو قارئ القرآن؛ لأنه هو المأمور بمعرفة ذلك؛ لأن العامة يرجعون إليه، ويعتمدون على قوله. ثم قال رحمه الله "ص":

وإن تأخر محيي حيضها  
كمريض عدتها أيضاً بعام  
كذا المريضة على الشقاق  
على التمام سنة تقعدتها  
لفقده لكتفه بعد انقطاع  
قيل من البسر أو الطلاق

(1) عقد الجواهر الثمينة لابن شاس: 2/ 572، والنوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني: 5/ 25 و 26.

(2) المدونة الكبرى للإمام مالك: 5/ 330، والنص الموجود هنا هو في تهذيب المدونة للبراذعي: 1/ 409.

(3) كتاب محمد هو "الموازية" السابقة الذكر.

(4) النوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني: 5/ 41 و 42.

(5) أحكام القرآن لابن العربي: 1/ 187.

(6) خلوة الاهتداء: جاءت من الهدء والسكون؛ لأن كل واحد من الزوجين سكن للآخر، واطمأن إليه، وهي المعروفة عندهم بإرخاء الستور، وليس معها أحد، وليس أحدهما زائراً للآخر. فإذا كانت هي في زيارته، أو كان هو في زيارتها، فهي خلوة الزيارة. انظر: كتابي مدونة الأسرة في إطار المذهب المالكي وأدلته (الزواج): 1/ 141.

(7) المدونة الكبرى للإمام مالك: 5/ 320، وتهذيب المدونة للبراذعي: 1/ 407.

(8) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: 2/ 301.

ش: يعني أن المطلقة ذات الحيض، إن تأخر عنها الحيض لغير سبب، فإنها تمكث سنة؛ تسعة أشهر استبراء، ثم ثلاثة أشهر عدة كاليائسة، وسواء كانت حرة، أو أمة، وقال أشهب<sup>(1)</sup> في الأمة إحد عشر شهرا. فمقتضى هذا البيت أن التي ارتفع حيضها، وتأخر مجيئه بلا سبب، تمكث سنة بيضاء لا دم فيها، فإذا مضت السنة حلت للتزويج، فلو حاضت في آخر هذه السنة ولو آخر يوم منها، فإنها تنتظر الحيضة الثانية؛ لأنها صارت من ذوات الأقراء، وقد حصل لها قرء واحد، فتمكث السنة الثانية، فإن لم تحض فيها حلت للتزويج، ولو حاضت في آخرها فتنتظر القرء الثالث، أو سنة بيضاء.

وأما التي ارتفع حيضها بسبب الرضاع، فإنها تعتد بثلاثة قروء، أو سنة بيضاء لا حيض فيها، لكن ذلك بعد انقطاع ولدها، وهو معنى قول الناظم  $\text{رَحْمَةُ} \text{عَلَيْهَا}$ : "لَكِنَّهُ بَعْدَ انْقِطَامِ" أي: لكن هذا العام بعد انقطاع ولدها، قال عبد الوهاب<sup>(2)</sup>: "وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى ذَلِكَ"<sup>(3)</sup>. واختلف في المريضة التي ارتفع حيضها لأجل المرض؛ فقيل: تمكث سنة من يوم الطلاق، وهو قول ابن القاسم<sup>(4)</sup> وابن عبد الحكم<sup>(5)</sup> وأصبغ<sup>(6)</sup>، وروى مثله عن مالك<sup>(7)</sup>. وقال أشهب: سنة<sup>(8)</sup> بيضاء بعد صحتها وثلاثة قروء كما في المرضع، واختاره ابن المواز<sup>(9)</sup>. وهو معنى قول الناظم -رضي الله عنه- "عَلَى الشُّبُهَاتِي" أي على الخلاف، والبرء: الصحة من المرض.

- (1) (أشهب) هو: أبو عمرو مسكين بن عبد العزيز بن داود (ت 204): قرأ على نافع، روى عن: مالك، والفضيل بن عياض، والليث بن سعد. خرج عنه أصحاب السنن. وتفقه بمالك، والمدنيين، والمصريين. انتهت إليه رئاسة المذهب بمصر بعد وفاة ابن القاسم. ترتيب المدارك لعياض: 262 / 3، وشجرة النور لمخلوف، ص: 59.
- (2) هو: القاضي عبد الوهاب أبو محمد العراقي، الإمام العلامة، شيخ المالكية، توفي بمصر سنة 422 هـ. المدارك لعياض: 26 / 2-27 والديباج المذهب لابن فرحون: 59 / 1-60.
- (3) المعونة للقاضي عبد الوهاب: 2 / 921.
- (4). ابن القاسم هو الفقيه المالكي المشهور الذي روى عن الإمام مالك المدون الكبير وهو تلميذه، واسمه عبد الرحمن توفي سنة 191 هـ ودفن بمصر.
- (5) هو: محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أبو عبد الله، كان فقيها نبيلًا جميلاً وجيهاً في زمانه، إليه انتهت رئاسة المذهب بمصر، ولد في ذي الحجة سنة 182 هـ، وتوفي رحمه الله في ذي القعدة سنة 268 هـ. الديباج لابن فرحون ص: 231.
- (6) أصبغ هو: أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع، أبو عبد الله سكن القسطنطينية بمصر، رحل إلى المدينة ليرى من مالك، فدخلها يوم مات، وسمع من ابن القاسم وابن وهب وأشهب، كان فقيهاً ماهراً حسن القياس نظاراً يعرف المذهب مسألة مسألة، له في المذهب تأليف حسان، توفي سنة 225 هـ. الديباج المذهب لابن فرحون، ص: 97.
- (7) عقد الجواهر الثمينة لابن شاس: 2 / 573.
- (8) سنة: مفعول بفعل محذوف "تمكث" يدل عليه ما سبق.
- (9) عقد الجواهر الثمينة لابن شاس: 2 / 573.



قال رحمه الله "ص":  
 وَالْمُسْتَحَاضَةُ عَلَى الْمَشْهُورِ  
 وَإِنْ يَكُ الطَّلَاقُ مِنْ قَبْلِ الْمَيْسِ  
 بِسَنَةٍ تَعْتَدُ فِي الْمَأْتُورِ  
 فَلَيْسَ فِيهَا عِدَّةٌ فَلْتَلْتَمِسْ

ش: يعني أن المستحاضة - وهي التي لا ينقطع عنها الدم - فإن كانت لا تميز بين دم الحيض ودم الاستحاضة، فهي كالتي ارتفع حيضها لغير سبب؛ تمكث سنة من يوم الطلاق، وإن تميز بين دم الحيض ودم الاستحاضة، فقال ابن القاسم: تعتد بثلاثة قروء، وهو المشهور، وقال ابن وهب: تعتد بالسنة، وهما روايتان عن مالك<sup>(1)</sup>، ولم يفرق الناظم بين المميّزة وغيرها؛ لأن الغالب عدم التمييز والله اعلم.

وكذا أطلق ابن أبي زيد في رسالته<sup>(2)</sup>؛ واختلف هل السنة كلها لها عدة؟ قاله ابن المسيب، وعبد الملك<sup>(3)</sup>، وهو ظاهر إطلاق ابن أبي زيد في رسالته، ومثل هذا الإطلاق في المدونة<sup>(4)</sup>. وقيل: عدتها ثلاثة أشهر بعد التسعة للاستبراء، وهو لابن القاسم<sup>(5)</sup>.

وقول الناظم: "عَلَى الْمَشْهُورِ" يريد أن المشهور في المستحاضة أن عدتها سنة كما تقدم، وفيها اختلاف ذكره اللخمي، ونقله التازي في شرح الرسالة<sup>(6)</sup>. واختلف في السنة: هل من يوم الطلاق أو بعد قدر حيضة؟

وقول الناظم: "فِي الْمَأْتُورِ" أي المروي عن أهل العلم.

وقوله: "وَإِنْ يَكُ الطَّلَاقُ مِنْ قَبْلِ الْمَيْسِ" يريد إذا لم تثبت خلوة - كما تقدم - فلا عدة عليها، كما ورد في سورة الأحزاب<sup>(7)</sup>.

قال رحمه الله "ص":  
 وَفَاتَتْهَا عِدَّتُهَا يَا حَسْرَةَ!  
 وَيَذْهَبُ الرَّيْبُ عَنِ التِّي تَمِيضُ  
 فَإِنْ تَأَخَّرَ الْمُحِيضُ لَمْ يَفْرُ  
 بِأَرْبَعٍ مِنْ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ  
 جَرِيَانٍ حَيْضٍ مِنْ رَحِمِهَا يَفِيضُ  
 فَتَسْعَةُ تَبْلُغُهَا مِنَ الشُّهُورِ

(1) نفس المصدر.  
 (2) في قوله: "وَعِدَّةٌ... الْمُسْتَحَاضَةُ... فِي الطَّلَاقِ سَنَةً" انظر: كفاية الطالب الرباني شرح رسالة القيرواني: 2 / 154.  
 (3) هو: عبد الملك بن عبد العزيز، المعروف بابن الماجشون، مفتي أهل المدينة في زمانه، عمي آخر عمره، وبيته بيت علم، من أصحاب مالك، توفي سنة 214 هـ، وهو ابن بضع وستين سنة. (الترتيب لعياض: 1 / 128-130).  
 (4) المدونة الكبرى للإمام مالك: 5 / 328.  
 (5) النوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني: 5 / 36-38.  
 (6) التازي هو: الشيخ الفقيه المحصل القاضي ابن أبي يحيى التازي، شارح رسالة الشيخ ابن أبي زيد القيرواني، توفي سنة 749 رحمه الله تعالى. الوفيات لابن قنفذ: 1 / 13.  
 (7) في قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ مَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾. سورة الأحزاب الآية: 49.

وَأَنْ تَأْخَرَ لِعُذْرِ كَالرِّضَاعِ      أَوْ مَرَضٍ غَيْرِ أَحْوَالَ الطَّبَّاعِ  
أَوْ مَن عَوَائِدُهَا لَيْسَ يَجْرِي      مَتَى مَجُوزُ خَمْسَةَ مِن أَشْهُرٍ  
فَهَؤُلَاءِ جُمْلَةٌ كَالْيَائِسَةِ      عِدَّتُهُنَّ مَا أَتَى فِي الْبَقْرَةِ

ش: يعني أن المرأة التي توفي زوجها عنها؛ إن كانت حرة مسلمة غير حامل فعدتها ثلاثة أشهر وعشر ليالٍ، لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنكُمُ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾<sup>(1)</sup>، وهو على عمومته في كل زوجة؛ صغيرة أو كبيرة، دخل بها أو لم يدخل بها؛ لأن طريقها العبادة المحضة.

واختلف في الكتابية؛ فقيل: عليها العدة مثل المسلمة؛ سواء كانت مدخولا بها أم لا، وقيل: إن كانت مدخولا بها فليس فيها إلا الاستبراء بثلاث حيض، ولا شيء على غير المدخول بها<sup>(2)</sup>، وعلى القول الأول اقتصر ابن أبي زيد<sup>(3)</sup> وكذلك يظهر من إطلاق الناظم.

قوله: "وَيُذْهِبُ الرَّيْبُ" أي الشك عن ذات الحيض بحيضة واحدة؛ فإن لم تحض في الأربعة الأشهر وعشر، وكانت عادتها أن تحيض في كل شهر، أو شهرين، أو في ثلاثة أشهر، أو أربعة أشهر، فإنها تنتظر الحيضة إلى تسعة أشهر؛ فإذا كملت تسعة أشهر حلت للتزويج ولو لم تحض، هذا هو المشهور، أنها ترصد إلى تسعة أشهر. وقال عبد الملك: لا تحتاج إلى حيضة، وكفيها الأربعة الأشهر وعشر، ولا تنتظر التسعة أشهر<sup>(4)</sup>؛ عملا بظاهر القرآن<sup>(5)</sup>، واقتصر الناظم رحمه الله في هذه على المشهور؛ إذ به الفتوى، وبه ينبغي التدين.

ومعنى قوله: "لَمْ يَقْرَأ" أي لم يخرج منها دم حيض في الأربعة أشهر، فإنها تنتظر الحيض - كما تقدم - إلى تسعة أشهر، يريد المدخول بها، وأما التي لم يدخل بها زوجها فتكتفي بأربعة أشهر وعشر اتفاقا.

والعدة في الوفاة قبل الرية<sup>(6)</sup>؛ فلذلك تزوج لتام مدة الحمل، وهي تسعة أشهر كما تقدم، وأما في الطلاق فالعدة بعد الرية.

ثم ذكر الناظم ثلاثة أقسام وهي: التي يرتفع حيضها لعذر من رضاع، أو يرتفع لعذر من مرض، أو يكون من عادتها لا تحيض إلا بعد خمسة أشهر، فتوفي عنها زوجها بإثر طهرها؛ فعدتهن في هذه الأقسام الثلاثة ما أتى في سورة البقرة، وهي أربعة أشهر وعشر،

(1) سورة البقرة الآية: 234.

(2) النوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني: 40/5.

(3) في قوله: «وَعِدَّةُ الْحُرَّةِ مِنَ الْوَفَاةِ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ وَعَشْرٌ كَانَتْ صَغِيرَةً أَوْ كَبِيرَةً دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ مُسْلِمَةً كَانَتْ أَوْ كِتَابِيَّةً» انظر: كفاية الطالب الرباني شرح رسالة القيرواني: 157/2.

(4) عقد الجواهر الثمينة لابن شاس: 577/2.

(5) هو الآية السابقة: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنكُمُ...﴾ الآية.

(6) "قبل الرية" هو خير، والعدة مبتدأ، أي والعدة في الوفاة تكون قبل الرية.

شرح (أرجوزة) خير البشر، السهلي في العدة للبرقي الفاسح بن خنبر ————— نزاهة ونعلين، نو. خير البشر بتظافر

من غير انتظار حيض، وكذا اليائسة والصغيرة، وهي مراد الناظم بقوله: "كاليائسة"، وكذا التي لم يدخل بها زوجها، فهذه ست نسوة، لا ينتظرن الحيض، وكذلك إن لم تكن بالمدخول بها منهن ربية في الحمل، كما سيأتي إن شاء الله. وهذا كله إن كان النكاح صحيحا، وأما إن كان النكاح فاسدا، مجمعا على فساده، فتستبرئ بثلاث حيض، إن دخل الزوج، وكانت حرة، وبحيضتين إن كانت أمة، وإن لم يدخل بها فلا شيء عليها. قال رحمه الله ص:

وَحَامِلٌ عِدَّتُهَا بِوَضْعِهَا سَوَاءٌ مِنَ الْوَفَاةِ أَوْ طَلَاقِهَا

ش: يعني أن الحامل عدتها وضع حملها، من طلاق أو وفاة؛ لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ إِجْلُهنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾<sup>(1)</sup>، فإذا كان في بطنها أكثر من ولد، فولدت واحدا، وبقي آخر لم تحل إلا بوضع الباقي، وخالف ابن عباس في المتوفى عنها فقال: لا تحل بوضعها حتى تنقضي الأشهر<sup>(2)</sup>، كما في البقرة<sup>(3)</sup>، قاله ابن العربي، ولم يأخذ به مالك، قال ابن العربي: "وقد كان قولاً ظاهراً لولا حديث سبيعة الأسلمية<sup>(4)</sup>، أمّا وضعت بعد وفاة زوجها بليال، فقال رسول الله ﷺ: {انكحي من شئت} <sup>(5)</sup>." قال الناظم رضي الله عنه "ص":

(1) سورة الطلاق الآية: 4.

(2) المروي عن ابن عباس هو: أن الحامل إذا مات عنها زوجها تنتظر آخر الأجلين، أي أنها إذا ولدت قبل مضي أربعة أشهر وعشر انتظرت تمام هذه المدة، وإن مضت هذه المدة قبل أن تضع انتظرت وضع حملها، وجاء ذلك أيضا عن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه أخرجه عنه سعيد بن منصور، وابن عبد بن حميد بسند صحيح كما في فتح الباري لابن حجر: [474/9]، ويقال: قد رجع ابن عباس عن ذلك، وبدل عليه أن تلامذته؛ كعكرمة وعطاء وطاووس وغيرهم يقولون بالقول الأول. (التمهيد لابن عبد البر: 20/33 و34. والاستذكار له أيضا: 212/6).

(3) هو الآية السابقة: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ أَشْهُرًا وَعَشْرًا﴾.

(4) الذي قال بذلك هو ابن عبد البر ونصه: «لولا حديث سبيعة لكان القول ما قال علي وابن عباس لأنها عدتان مجتمعان بصفتين، وقد اجتمعتا في الحامل المتوفى عنها زوجها، فلا تخرج من عدتها الا بيقين، واليقين آخر الأجلين» [الاستذكار لابن عبد البر: 212/6. وفتح الباري لابن حجر: 474/9]، أما ابن العربي إنما حكى هذا القول للرد عليه، لا لتبنيته كما يبدو من كلام المؤلف بدليل قوله بعده: «والذي عندي: أن هذا الحديث لو لم يكن لما صح رأي ابن عباس في آخر الأجلين؛ لأن الحمل إذا وُضِعَ فقد سقط الأجل بقوله تعالى: ﴿اجْلُهنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، وسقط المعنى الموضوع لأجله الأجل، وهو مخافة شغل الرحم، فأي فائدة في الأشهر؟ وإذا تمت الأشهر، وَيَقِي الْحَمْلُ، فَلَيْسَ يَقُولُ أَحَدٌ: إِنَّمَا نَحْلُ؛ وَهَذَا يَدُلُّكُ عَلَى أَنَّ حَدِيثَ سَبِيْعَةَ جَلَاءٌ لِكُلِّ غَمَّةٍ، وَعَلَا عَلَى كُلِّ رَأْيٍ وَهَمَّةٍ». أحكام القرآن لابن العربي: 208/1.

(5) رواه البخاري في صحيحه [4/1466] ومالك في الموطأ [2/589] واللفظ له عن أم سلمة قالت: «ولدت سبيعة الأسلمية بعد وفاة زوجها بنصف شهر، فخطبها رجلا؛ أحدهما شاب، والآخر كهل، فخطت إلى الشاب، (أي مالت) فقال الشيخ: لم تحلي بعد، وكان أهلها غيبًا، ورجا إذا جاء أهلها أن يؤثروها بها، فجاءت رسول الله ﷺ فقال: قد حلت فأنكحي من شئت». وغيبًا بالتحريك: جمع غائب كخادم وخدم. (تنوير الحوالك للسيوطي: 36/1).

شرح (أبو جزة) عبد الله بن أبي العزى القاسم بن شهاب

وَعِدَّةٌ الَّتِي بِهَا حِسُّ الْبَطْنِ فَخَمْسَةٌ مِنَ السِّنِّينَ فَأَعْلَمَنْ  
ش: يعني أن المرأة إذا ارتابت بحس البطن، وهي التي يدخلها الشك في الحمل،  
فإنها تتربص خمس سنين<sup>(1)</sup>.

وهذا مذهب المدونة في كتاب العدة<sup>(2)</sup>، قال ابن شاس: وهو المشهور<sup>(3)</sup>، وقيل: أربع  
سنين، وهو أيضا في المدونة في كتاب العتق الأول<sup>(4)</sup>، وشهره عبد الوهاب<sup>(5)</sup>، وصححه  
ابن الجلاب<sup>(6)</sup>، واقتصر الشيخ خليل<sup>(7)</sup> في مختصره على هذين القولين، وسوى بينهما<sup>(8)</sup>،  
وقال أشهب: تتربص سبع سنين، وعنه أيضا: لا تحل أبدا حتى تبين براءتها من  
الحمل<sup>(9)</sup>.

(1) لا بد من التنبيه هنا على أن الفقهاء اختلفوا في أقصى أمد الحمل داخل المذهب وخارجه؛ من سبع سنين، إلى خمس، إلى  
أربع، إلى سنتين، وقيل: ليس لأقصاه وقت يوقف عليه، وهذا يدل على أن المسألة اجتهادية لا نص فيها، يعتمد فيها  
على الاستقراء وتتبع أحوال النساء، لأن ما لا نص فيه يرجع فيه إلى الموجود، ومدونة الأسرة بالمغرب في المادة 135  
حددت أقصى أمد الحمل بستة من تاريخ الطلاق أو الوفاة، كما بينت في المادة 134 أن المسألة لا بد فيها -عند الريبة  
أو التنازع- من الرجوع إلى ذوي الاختصاص من الأطباء والخبراء، للتأكد من وجود الحمل وفترة نشوئه، وعلى ضوء  
ذلك يتم تقرير استمرار العدة أو انتهائها، والحق هنا مع المدونة؛ لأن الطب في هذا المجال اليوم -نظرا للتقدم الذي  
أحرزه، ونظرا لوجود وسائل حديثة ومتطورة- يستطيع أن يجدد بدقة حمل المرأة أو عدمه؛ بل وأن يحدد عمر الجنين  
داخل الرحم، وذوي الاختصاص من الخبراء والأطباء يقولون: إن أقصى مدة الحمل الطبيعي حوالي تسعة أشهر،  
وإن طول الحمل سنوات غير ممكن، وأكثره حسب بعض الإحصائيات حوالي عشرة شهور. انظر مدونة الأسرة في  
إطار المذهب فقه المالكي وأدلته (الطلاق) لعبد الله بن الطاهر: 237/2-239.

(2) المدونة الكبرى للإمام مالك: 443/5.

(3) عقد الجواهر الثمينة لابن شاس: 574/2.

(4) المدونة الكبرى للإمام مالك: 334/8.

(5) المعونة للقاضي عبد الوهاب: 923/2.

(6) ابن الجلاب هو: أبو القاسم عبيد الله، ويقال: أبو الحسين بن الحسن البصري، تفقه بأبي بكر الأبهري. أخذ عنه  
القاضي عبد الوهاب، وله كتاب في مسائل الخلاف، وكتاب التفرغ في المذهب، كان من أحفظ أصحاب الأبهري،  
وأنبأهم، وما خلف الأبهري ببغداد في المذهب مثله، توفي منصرفه من الحج، في صفر سنة 378 هـ رحمه الله. (ترتيب  
المدارك لعياض: 490/1، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية لقاسم علي سعد: 809/2 و810)

(7) (خليل) هو: أبو الضياء خليل بن اسحق المعروف بالجندي، المالكي المصري، حامل لواء المذهب بزمانه بمصر، هو  
من الجنود يلبس زيهم ولا يغيرها، متقشفا عفيفا، جامعا بين العلم والعمل، توفي سنة 767 هـ، ومن تصانيفه شرح  
مختصر ابن الحاجب، المسمى بالتوضيح، ومختصر في الفقه، اعتنى كثير من العلماء بشرحه. الديرياج لابن فرحون:  
115/1 و116، وكشف الظنون لخليفة: 1628/2، وهدية العارفين لإساعيل باشا: 185/1.

(8) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: 474/2.

(9) عقد الجواهر الثمينة لابن شاس: 574/2.

## احكام الاستبراء :

ثم قال الناظم رحمه الله "ص" :  
 فَضْلٌ ؛ وَالِاسْتِبْرَاءُ قُلٌّ مِنَ الزَّنَى  
 فَمَنْ زَنَى بِامْرَأَةٍ وَعَقَّدَ  
 نِكَاحَهُ فَيَجِبُ الْفِرَاقُ  
 لَكِنَّهُ إِذَا مَضَى اسْتِبْرَؤُهَا  
 بَعَكْسٍ مَنْ تَزَوَّجَتْ فِي الْعِدَّةِ  
 تَحْرِيمُهَا قَطْعًا عَلَى التَّدْوَامِ

(ش): قوله: "والاستبراء قُلٌّ مِنَ الزَّنَى" يريد؛ وكذا من النكاح الفاسد المجمع على فساده، وكذا من وطئ الشبهة، ووطئ الغاصب، فحكم المرأة في ذلك كله كالمطلقة: ثلاثة قروء في ذوات الحيض، وثلاثة أشهر في الصغيرة واليايسة على ما تقدم.

واختلف في هذه الثلاثة قروء في الاستبراء؛ فقليل: هي كلها لبراءة الرحم، وهو قول الأبهري<sup>(1)</sup>، وقيل: الأول لاستبراء الرحم، والقروءان الآخران للتعبد، وهو قول ابن يونس، والأرجح الأول.

وقوله: "فَمَنْ زَنَى بِامْرَأَةٍ وَعَقَّدَ" إلى قوله...: "وَرُدُّهَا"، يعني: أن من زنى بامرأة، ثم عقد عليها النكاح قبل مضي زمان الاستبراء، فنكاحه فاسد يفسخ، فإن عثر عليه قبل الدخول يفسخ النكاح، وتربص حتى ينقضي الاستبراء، ثم يخطبها ويتزوجها إن شاء.

قوله: "وَأِنْ بَنَى فَيَجِبُ الصَّدَاقُ" يريد أن فسخ النكاح لا بد منه، وإن دخل بها فيجب عليه الصداق.

قوله: "لَكِنَّهُ إِذَا مَضَى اسْتِبْرَؤُهَا" ... البيت، يريد: فإن مضى استبرؤها حل له زواجها، وهذا الحكم راجع للتي فسخ نكاحها قبل الدخول، والتي يفسخ بعد الدخول، هذا هو ظاهر كلامه.

فأما التي فسخ نكاحها بعد الدخول فاختلف في تأييد التحريم فيها؛ فقليل: يتأبد تحريمها، ولا تحل له أبدا مثل النكاح في العدة إن دخل، وقيل: لا يتأبد التحريم عليه، وتحل له بعد مضي استبرائها، وعلى هذا القول اقتصر في هذه الأرجوزة، والقول الثالث: يكره له تزويجها.

(1) الأبهري هو: أبو بكر محمد بن عبد الله، سكن بغداد وأخذ عن جماعة منهم: أبو بكر بن الجهم، وأخذ عنه عدد عظيم من الأئمة بأقطار الأرض؛ كالقزويني وابن الجلاب وابن القصار، وله تصانيف في شرح مذهب مالك، والاحتجاج له، والرد على من خالفه، وانتهت إليه الرئاسة في مذهب مالك، توفي ببغداد ليلة السبت 7 شوال سنة 395 هـ، ومولده قبل 290 هـ، وسنه زهاء 80 سنة. (الترتيب لعياض: 4/ 410، والديباج لابن فرحون ص: 351-353).

زوجه (أرجوزة) محمد بن المنصور (السهلي) في العدة للشيخ (القاسم بن محمد بن زاهر) زاهر، ونسب. في عهد النور بنطار

والقول بأنها تحل له، نسبة بهرام<sup>(1)</sup> في شرحه لمختصر خليل لأشهب، رواه عن مالك<sup>(2)</sup>. ونسب خليل في توضيحه تأييد الحرمة في هذه المسألة - وهي المستبرأة من زنى - لمالك<sup>(3)</sup>، قال: وبه أخذ مطرف<sup>(4)</sup>. القول بعدم التحريم لابن القاسم وابن الماجشون، قال ابن القاسم: وسواء؛ كانت حاملاً أم لا، ثم رجع فقال: أما في الحمل فتحرم، ولا تحرم في غيره<sup>(5)</sup>، وقال أصبغ: أكرهه في الحمل، قال صاحب البيان: «القول الذي رجع إليه ابن القاسم لو عكس لكان أصوب».

وذكر هذه الأقوال بهرام في شامله وقدم القول بتأبد التحريم، وعليه اقتصر خليل في مختصره<sup>(6)</sup>، ونقل أيضاً هذا الخلاف صاحب التقييد على المدونة للشيخ أبي الحسن الزرويلي<sup>(7)</sup>، قال: وهذا الاختلاف في الوطاء المحقق، وأما غير المحقق كالهاربة، فالفتيا أنه لا يتأبد تحريمها، وأما الاستبراء فواجب على الهاربة، وليس هذا الاستبراء من سوء الظن؛ لأنهما أدخلتا ذلك على أنفسهما.

وقوله: "بِعَكْسِ مَنْ تَزَوَّجَتْ فِي الْعِدَّةِ..." إلى آخر البيتين، يعني أن المسألة التي تقدمت، وهي المستبرأة من زنى إذا عقد عليها النكاح في الاستبراء، ودخل بها، فإنها تحل له بعد الفسخ وبعد العدة، على أحد الأقوال في الحلية كما تقدم، بعكس من تزوج امرأة في

(1) بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز المالكي تاج الدين، كان فاضلاً محمود السيرة، أخذ عن الشيخ خليل وغيره، فبرع وأفتى ودرس، وشرح مختصر الشيخ خليل فلم يفت منه إلا الدلائل والعلل، وله أيضاً شامل في الفقه المالكي، ولي قضاء المالكية في مصر، ولد سنة 834هـ، وتوفي سنة 805هـ، وقد جاوز عمره السبعين. (إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر: 1/283، والضوء اللامع للسخاوي: 1/487).

(2) في المدونة قال مالك: «ولا بأس أن ينكح الرجل امرأة كان زنى بها بعد الاستبراء». انظر: تهذيب المدونة للبراذعي: 330/1، ومواهب الجليل للحطاب: 3/413.

(3) في النوادر قال مالك: «ومن زنا بامرأة، ثم تزوجها قبل الاستبراء، فالنكاح يفسخ أبداً، وليس فيه طلاق ولا ميراث، ولا عدة وفاة». النوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني: 4/577، ومواهب الجليل للحطاب: 3/413.

(4) هو: مطرف بن عبد الله، ابن أخت الإمام مالك، كان أصم، صحب مالكاً سبع عشرة سنة، توفي بالمدينة في صفر سنة 220هـ، وسنه بضع وثمانون سنة. الديباج المذهب لابن فرحون، ص: 345 و346.

(5) النوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني: 4/575.

(6) في قوله: «كُمُسْتَبْرَأَةٌ مِنْ زَنَى وَتَأْبَدُ تَحْرِيمُهَا بِوِطْءٍ وَإِنْ يَشْبُهَةٌ» انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: 2/217.

(7). (الزرويلي) هو: أبو الحسن الصغير - مصغراً ومكبراً - الشيخ الإمام المعمر الجامع بين العلم والعمل علي بن محمد بن عبد الحق الزرويلي، كان أحد الأقطاب الذين تدور عليه الفتوى في بلاد المغرب، ولي القضاء بفاس، فأقام الحق على الكبير والصغير، رحل إلى الأندلس ودخل غرناطة، وتوفي عام 719هـ - 1319، وعمره نحو 120 عاماً، له تقييد على تهذيب المدونة للبراذعي، قيدها عنه تلامذته وأبرزوها تأليفاً، شرحها ابن سيد الناس في كتاب أسماه: "الدر الثبير في أجوبة الشيخ أبي الحسن الصغير" ثم رتبها وذيلها بأقوال علماء المذهب العلامة ابن هلال. (الديباج لابن فرحون: 1/212-213 أو شجرة النور لمخولف: 1/309. ومعجم المطبوعات لسركيس: 1/278).

شرح أبو جعفر محمد بن أبي العلاء السبكي في العدة للشيخ الفاضل بن عمر بن زارة رتبته في شرح أبي جعفر محمد بن عمار

العدة من وفاة، أو طلاق بائن، ودخل بها في عدتها، فإنها تحرم عليه للأبد، وهو معنى قوله: "فَهَيَّ بَتَّةً" أي للأبد، فلا تحل له أبداً.

ولا بد في ذلك من تفصيل، فنقول: النكاح في العدة؛ إما أن يعقد ويدخل في العدة من وفاة، أو طلاق بائن، كاخلع وشبهه وهو على وجهين:

وجه يكون فيه عالماً بتحريمها؛ ففيها قولان: القول الأول - وهو المشهور - يتأبد عليه التحريم، ويلحق به الولد. والقول الثاني: أنه زانٍ وعليه الحد، ولا يلحق به الولد، ولا يتأبد عليه التحريم.

والوجه الثاني: أنه يكون الزوج غير عالم بتحريمها؛ فهذا تحرم عليه للأبد اتفاقاً<sup>(1)</sup>. وإما أن يعقد في العدة ويدخل بعدها؛ ففيها أيضاً قولان: المشهور تأييد التحريم، وقيل: لا يتأبد.

وإما أن يعقد في عدة من طلاق رجعي ويدخل؛ فاختلف أيضاً في تأييد التحريم فيه؛ فقول ابن القاسم: لا يتأبد التحريم؛ لأن الرجعية كالزوجة، وقول الغير: أنه يتأبد التحريم.

ولما كان المشهور في هذه الأقسام كلها تأييد التحريم غير النكاح في الطلاق الرجعي، ولا يقع إلا نادراً، أطلق الناظم - رضي الله عنه - فحكم بتحريمها في جميع ذلك أبداً. ولما في ذلك من الاختلاف أشار بقوله: "عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ فِي الْأَحْكَامِ".

قال رضي الله عنه "ص":

|  |  |
|--|--|
| وَالْأَمَةُ الَّتِي زَنْتَ تَسْتَبِرُ        | بِحَيْضَةٍ فَقَطْ وَوَقِيَتْ الضَّرَّ    |
| وَفِي انْتِقَالِ الْمَلِكِ أَيْضاً تَكْتَفِي | بِحَيْضَةٍ فَحَقَّقْنَ وَأَعْرِفِ        |
| بِحَيْضَتَيْنِ فِي الطَّلَاقِ تَسْتَفِدُ     | فَحَصِّلِ الْعِلْمَ بِدَيْنِ كَيْ تُفِدَ |
| شَهْرَانِ مَعَ خَمْسٍ مِنَ اللَّيَالِي       | عِدَّتِهَا قَلَّ مِنْ وَفَاةِ الْبَعْلِ  |
| فَذَلِكَ مَا تَمَيَّزَتْ بِهِ الْأَمَةُ      | وَمَا بَقِيَ فَهِيَ بِهِ كَالْحُسْرَةِ   |

ش: يعني أن الأمة إذا زنت وجب عليها الاستبراء بحيضة؛ فإن حاضت حيضة واحدة حلت للتزويج، وللسيد إن أراد وطئها، فلا يطؤها حتى تنقضي مدة استبرائها

(1) هذا الاتفاق إنما هو داخل المذهب؛ وإلا فإن العلماء قد اختلفوا في المسألة تبعاً لاختلاف أقوال الصحابة إلى قولين: قول مالك والأوزاعي والليث: يفرق بينهما، ولا تحل له أبداً، وبه قال عمر بن الخطاب. قول أبو حنيفة والشافعي وأحمد والثوري يفرق بينهما، وإذا انقضت العدة فلا بأس في تزويجها مرة ثانية، وبه قال علي بن أبي طالب وابن مسعود. وقد بسطت الكلام في المسألة بأدلتها في كتابي: مدونة الأسرة في إطار المذهب المالكي وأدلتها، الزواج: 1/ 183 و184 فليراجع.

بحيضة، فإن تأخر عنها الحيض، أو كانت مرضعة، أو مريضة ولم تحض، فتمكث ثلاثة أشهر، وكذلك المستحاضة التي لا تميز، وكذلك الصغيرة، واليائسة، عدتهن ثلاثة أشهر. وينظر النساء ذوات الحيض التي ارتفع حيضها، فإن كان بها شك في الحمل، فتربص إلى تسعة أشهر، وإن لم يكن بها شك فتكفيها الثلاثة أشهر، ولا يجوز للسيد أن يطأ أمته في زمن استبرائها، ولا زوجها، وكذلك الحرة المتزوجة، حيث يلزمها الاستبراء من زنى، أو وطئ شبهة، أو غصب، فلا يطؤها زوجها في زمن الاستبراء.

قوله: "وَفِي أَنْتِقَالِ الْمَلِكِ أَيْضًا تَكْتَفِي" يريد أن الأمة يجب استبرائها متى انتقل ملكها ببيع أو هبة، أو صدقة أو وصية أو إرث، أو إقالة أو فسخ بيع أو غنيمة، فلا يحل وطؤها للملك بأحد هذه الوجوه، حتى يستبرئها بحيضة، ولا استبراء على الصغيرة التي لا تطيق الوطء، وكذلك المودعة عند هذا المالك إن حاضت تحت يده، ثم ملكها بأحد الوجوه المذكورة، إلا إذا كانت لا تخرج، قاله في المدونة<sup>(1)</sup>، قال: وأما إذا كانت تخرج إلى السوق لم تجزها تلك الحيضة، ولا بد من استبرائها بحيضة أخرى بعد ملكه<sup>(2)</sup>، وكذلك إذا كانت لا تخرج، وكان سيدها يدخل عليها، فلا بد من استبرائها، وإن اعتقها سيدها، وأراد أن يتزوجها فلا استبراء من وطئه الأول، وكذلك من اشترى زوجته فلا استبراء عليها؛ لأن الماء ماؤه، فهو بمثابة من طلق زوجته الحرة، أو خالعتها، فله تزويجها في العدة.

قوله: "بَحْيِضَتَيْنِ فِي الطَّلَاقِ..." البيت. يريد أن الأمة إذا طلقها زوجها، فعدتها قرآن، وهو المراد بقوله: "حَيْضَتَيْنِ" وإن كان فيها جزء من حرية؛ سواء كان زوجها حراً، أو عبداً.

قوله: "فَحَصِّلِ الْعِلْمَ بِدِينِكَ تُفِيدَ"، أي حصل العلم بدِينِكَ؛ لأن من أراد أن يفعل فعلاً، فلا يجوز أن يقدم عليه حتى يعلم حكم الله فيه، وقد أمر النبي ﷺ بطلب العلم فقال: «اطلبوا العلم ولو كان باليمن»<sup>(3)</sup>؛ فقال الفقهاء: المراد بهذا العلم معرفة الحلال والحرام، وقال المفسرون: المراد به معرفة الكتاب العزيز، وقال المحدثون: معرفة الحديث، وقال الصوفية، معرفة النفس.

(1) المدونة الكبرى للإمام مالك: 6/142.

(2) نفس المصدر.

(3) رواه ابن عبد البر عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: {اطلبوا العلم ولو باليمن فإن طلب العلم فريضة على كل مسلم}، ضعفه السخاوي والعجلوني والذهبي وغيرهم؛ بل قال ابن حبان: باطل لا أصل له، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات، ولهذا قال ابن عبد البر: «يروى عن أنس من وجوه كثيرة، كلها معلولة، لا حجة في شيء منها عند أهل العلم بالحديث من جهة الإسناد». جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر: 1/14 و15 و21، والمقاصد الحسنة للسخاوي: 1/34 و149، وكشف الخفاء للعجلوني: 1/154، والسلسلة الضعيفة للألباني: 1/600.



والصحيح أنه شامل لهذا كله، فكل ما يلزم الإنسان في خاصة نفسه، فهو عليه فرض عين، فمن ذلك ما يجب لله تعالى، وما يجوز في حقه، وما يستحيل، وكذلك ما يجب في حق الرسل، وما يجوز، وكذلك ما يخاطب به المكلف؛ من طهارة وصلاة، وصوم وزكاة، وغير ذلك، من كل فرض يتجه خطابه له، وكذلك من أراد أن يتزوج فعليه أن يعرف ما يحتاج إليه من ذلك مما يلزمه، وكذلك إن أراد أن يبيع أو يشتري، أو يساقي، أو غير ذلك من المعاملات؛ فعليه أن يعرف حكم الله في ذلك، ليفرق بين حلاله وحرامه، وأمره ونهيه، اه من بعض شراح الرسالة باختصار<sup>(1)</sup>. وأما مثل علم القضاء فهو فرض كفاية.

قوله: "شهران مع خمس من الليالي..." المسألة يعني أن الأمة المتوفى عنها زوجها، عدتها على النصف من عدة الحرة؛ وهي: شهران وخمس ليال؛ وسواء دخل بها أولم يدخل، وروي عن مالك في الأمة التي لم يدخل بها: لا عدة عليها، والمشهور الأول، فإن لم تحض الأمة في هذه العدة فتستكمل ثلاثة أشهر؛ إلا أن تكون ربية في الحمل، فتسعة أشهر، وهو مقتضى ما في المدونة، وقيل: تكفيها الشهران وخمس ليال مطلقاً، وهو قول ابن القاسم<sup>(2)</sup>، ولذلك اقتصر عليه الناظم، والله أعلم.

قوله: "فذلك ما تميّزت به الأمة"، يعني أن هذه المسائل هي التي امتازت به الأمة عن الحرة في العدة والاستبراء، وما سوى هذه فهي كالحرة في العدة والاستبراء، يريد في أكثر المسائل، والله أعلم.

(الاستنكار على من يسمع للإسمائه بالبغاء)

قال - رضي الله عنه -:

|  |  |
|--|--|
| فَهُوَ عَاصٍ فَاسِقٌ مُجْرَحٌ                | مَنْ فِي الزَّيِّ إِلَى عَيْبِهِ سَمَحَ    |
| فَلَا إِمَامَةَ وَلَا شَهَادَةَ              | وَسَاقِطَ عَيْنِ رُبَّةِ الْعَدَالَةِ      |
| عَلَيْهِ مِنْ حَدِّهِمْ تَأْدِيبًا           | إِذْ هُوَ تَارِكٌ لِأَقْدَ وَجِبَا         |
| مِنْ تَرْكِهِمْ عَيْبَهُمْ كَالْحُمْرِ       | كَفَعَلِ هَؤُلَاءِ أَهْلِ الْقَطْرِ        |
| مَنْ يَزْعُمُ الْفِقْهَ وَيَدْعِي الْكَمَالَ | وَرُبَّمَا يُلْفِي كَثِيرًا ذَا الضَّلَالِ |
| حِينَ انْتَمَى لِلْفِقْهِ كُلِّ فَاجِرٍ      | صَبْرًا جَيْلًا يَا خَلِيلِي أَضِرْ        |
| لَاخْتَارَهُ مُجْتَبَأًا هَوَاهُ             | لَوْ فِقْهَ الْمُسْكِينِ عَنْ مَوْلَاهُ    |

(1) انظر مثلاً: الفواكه الدواني شرح رسالة القيرواني للنفاوي: 272/2.

(2) لم أكلف نفسي البحث عن تأصيل مسألة عدة الأمة من المدونة؛ لأن الله تعالى من على الإنسان في هذا العصر بالتححرر وانقضاء العبودية، وأصبح الناس كلهم أحراراً كما قال عمر رضي الله عنه: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً» وذلك هدف من الأهداف التي سعى الإسلام لتحقيقها، حيث جعل تحرير الرقبة من أفضل الإحسان، كما جعلها كفارة لكثير من المخالفات الشرعية، وقد قعد الفقهاء من ذلك قاعدة مشهورة وهي: "الإسلام دائماً متشوف إلى الحرية".

قَدْ أَهْلَكُوا بِذَلِكَ الْجَهَّالَا  
يَا حَسْرَتِي يَا حَسْرَتِي يَا حَسْرَتِي  
لَوْ كَانَتْ الْمَوْتُ عَلَيَّ بِالْثَمَنِ  
إِذْ ظَنُّوا فِعْلَ الْبَغْيِ قُلَّ حَلَالَا  
فِي كُلِّ يَوْمٍ قَدْ تَزِيدُ كُرْبَتِي  
لَكُنْتُ قَدْ ذَهَبْتُ مِنْ هَذِي الْفِتَنِ

ش: ذكر الناظم هذه المسائل استطرادا، ولما أن كانت هذه المسائل عمت بها البلوى، وجهل حكمها أكثر الناس، أراد إظهارها - رضي الله عنه -، وتبيين حكم الله فيها؛ ليعلم ذلك الجاهل، وعسى أن يتعظ العالم.

قوله: "مَنْ فِي الزُّنَى إِلَى عَبِيدِهِ سَمَحَ"، يريد أن الذي يسمح في الزنى لعبيده، ولا يقيم الحد عليهم، فهو فاسق وعاص مجرح، فلا تجوز شهادته ولا إمامته، وهو معنى قوله: "وَسَاقِطٌ عَنِ رُتْبَةِ الْعِدَالَةِ فَلَا إِمَامَةَ...". إلى قوله: "مِنْ حَدِّهِمْ تَأْدِيبًا"

وذلك أن العبد و الأمة إذا زنى أحدهما وثبت زناه، فعليه خمسون جلدة؛ سواء كان متزوجا، أو غير متزوج، هذا هو مذهب مالك - رضي الله عنه - وخالف داود<sup>(1)</sup> في العبد، فأوجب عليه مائة جلدة<sup>(2)</sup>، ووافق في الأمة أن عليها خمسين جلدة؛ لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَمَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾<sup>(3)</sup>؛ فجعل على الإماء نصف ما على الحرائر التي لم يتزوجن؛ لأن الحرة التي لم تتزوج، إذا زنت فعليها مائة جلدة، ولا سجن عليها، بخلاف الرجل غير المتزوج، فإنه يغرب بعد المائة جلدة إلى بلد يسجن فيه عاما.

وأما الحرة التي تزوجت ودخل بها زوجها، إن زنت بعد ذلك فالواجب عليها الرجم، وكذلك الرجل الحر المحصن، ولو فارق زوجته بعد الدخول بموت أو طلاق، فهو محصن، يرمم إن زنى.

وصفة الرجم: أن يضرب بحجارة متوسطة، يقدر الرامي على الضرب بها إلى أن يموت.

وكذلك يفعل بمن عمل عمل قوم لوط، ولو لم يحصن، فهذا اثنان يحمل دمهما، والثالث: الساحر، والرابع: قاتل النفس التي حرم الله، والخامس: المحارب على التخيير.

(1) (داود) هو: أبو سليمان داود بن علي بن خلف، الملقب بالظاهري، أحد الأئمة المجتهدين، تنسب إليه الطائفة الظاهرية، وسميت بذلك لأخذها بظاهر الكتاب والسنة، وإعراضها عن التأويل والرأي والقياس، وكان داود أول من جهر بهذا القول، قيل عنه: كان عقله أكبر من علمه، ولد بالكوفة 201 هـ 816 م، وتوفي ببغداد 270 هـ 884 م. وفيات الأعيان لابن خلكان: 257/2، والأعلام للزركلي: 333/2.

(2) المحلى لابن حزم: 11/231-239، وبداية المجتهد لابن رشد: 327/2.

(3) سورة النساء الآية: 25.

الوارد فيه للإمام<sup>(1)</sup>، والسادس: الزنديق وهو المنافق، والسابع: الذي يسب الله عز وجل، والثامن: الذي يسب رسول الله ﷺ، والتاسع: المرتد؛ لكن بعد الاستتابة، فإن لم يتب قتل، والعاشر: تارك الصلاة إذا أقر بوجوبها، وقال: لا أصلي، وإن جحدتها فهو كافر كالمترد، وكذلك من جحد ما أنزل الله فإنه يقتل.

وقد أفتى أهل العلم بقتل من نسب نقصا إلى النبي ﷺ؛ كمن قال: إن زهده لم يكن قصدا، ولو قدر على الطيبات لأكلها، وكذلك من عايره برعاية الغنم، أو ما أصابه من جرح وهزيمة، أو غير ذلك<sup>(2)</sup>.

وأفتى القاسبي<sup>(3)</sup>، فيمن سب النبي ﷺ في سكره أنه يقتل؛ لأنه حد لا يسقطه السكر؛ لأنه أدخله على نفسه<sup>(4)</sup>.

وأفتى ابن أبي زيد<sup>(5)</sup> فيمن لعن العرب، أو بني إسرائيل، أو بني آدم وذكر أنه لا يريد الأنبياء، وإنما أراد الظالمين منهم، أن عليه الأدب الوجيع باجتهاد السلطان<sup>(6)</sup>.

وقال عياض<sup>(7)</sup>: وكذلك من يقول يا ابن ألف كلب، شدد في أدبه؛ لأنه يدخل في ذلك أبواه من الأنبياء، ولو علم أنه قصده لقتل<sup>(8)</sup>. قال عياض: ومن قال: إن قيل السوء في فقد قيل في النبي ﷺ، وإن كذبت فقد كذب الأنبياء، وإن أذنبت فقد أذنبوا، ونحو ذلك، فإن عليه الأدب والسجن<sup>(9)</sup>. وكذلك من قال لرجل: كأنه وجه نكير<sup>(10)</sup>، وقد وقعت نازلة وهي: أن رجلا مرض مرضا شديدا، فسئل عن حاله؟ فقال: لو قتلت أبا

(1) المراد بالتخيير حرف "أو" الوارد في قوله تعالى (سورة المائدة الآية: 33): ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُنَقَّلَ أَعْيُنُهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾، انظر ما في ذلك من الخلاف في أحكام القرآن لابن العربي: 2/ 599 و600.

(2) الشفا للقاضي عياض: 2/ 222 و223.

(3) (القاسبي) هو: علي بن محمد بن خلف الفقيه الأصولي المتكلم، المتوفى 403 هـ، كان أعمى، ومع ذلك هو من أصح الناس كتبا وأجودهم ضبطا، رحل إلى المشرق فتوسع في رواية الحديث ورجاله. (الترتيب لعياض: 7/ 92-95).

(4) الشفا للقاضي عياض: 2/ 234.

(5) (ابن أبي زيد) هو: أبو محمد عبد الله بن أبي زيد بن عبد الرحمن القيرواني المتوفى سنة 386 وقيل: 387 هـ، إمام المالكية في وقته، وجامع مذهبه، لخصه ونشره وذب عنه، وإليه كانت الرحلة من الأقطار. (الترتيب لعياض: 6/ 215).

(6) الشفا للقاضي عياض: 2/ 239.

(7) (عياض) هو: أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي المتوفى 544 هـ، إمام أهل المغرب في عصره في الفقه والحديث، يمتاز في مصنفاته بالدقة والتحري، منها: الشفا في التعريف بحقوق المصطفى، التنبهات المستنبطة على المدونة، وغيرهما. (أزهار الرياض في أخبار عياض للمقري: 1/ 23، وجذوة الاقباس للمكناسي: 227).

(8) الشفا للقاضي عياض: 2/ 239.

(9) نفس المصدر: 2/ 241.

(10) نفس المصدر: 2/ 243.

بكر وعمر ما أستحقُّ هذا؛ فأفتى العلماء بقتله؛ لأنه نسب الجور إلى الله تعالى<sup>(1)</sup>، نقله شراح الرسالة<sup>(2)</sup>.

ومن نسبة الجور والظلم إلى الله - تعالى - قولٌ بعض الجهال: ما يستهل فلان، إذا جرت به مصيبة، وقولهم: يعطي الله الفول لمن لا عنده أسنان، وهي كلمة كفر، معتقد معناها كافر؛ لأنه نسبة في هذه الكلمة الأخيرة إلى الجهل وعدم الحكمة.

والعبد كالحرف في ذلك؛ إلا في الزنا، فلا يقتل العبد، وإن كان قد تزوج ودخل؛ لأنه لا يحصل له الإحصان، هذا هو المشهور، خلافاً للأوزاعي<sup>(3)</sup> في أن العبد إذا زنى بحرة يرجم، وأما الأمة فلا خلاف فيها أنها لا ترحم في الزنا، وإنما عليها خمسون جلدة، ويجب على السيد إقامة الحد على عبده، أعني حد الزنى وشرب الخمر والقذف.

والدليل على ذلك قول الرسول ﷺ: {أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم}<sup>(4)</sup>. وخرَّج مسلم في صحيحه عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال: {يا أيها الناس؛ أقيموا على أركانكم الحد؛ من أحصن منهم، ومن لم يحصن؛ فإن أمة لرسول الله ﷺ زنت فأمرني أن أجلدها، فإذا هي حديثة عهد بنفاس فخشيت أن اقتلها، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: أحسنت}<sup>(5)</sup>، زاد النسائي {فإذا هي جفت من دمها فاجلدها}.

وخرَّج النسائي أيضاً عن سيدنا علي - رضي الله عنه - قال: «زنت جارية لي، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: لا تضربها حتى تضع»<sup>(6)</sup>.

وخرَّج مسلم عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: {إذا زنت أمة أحدكم، فتبين زناها فليجلدها، ولا يُتْرَب<sup>(7)</sup> عليها، ثم إن زنت فليجلدها الحد، ولا يثرب عليها، ثم إذا زنت الثالثة، فتبين زناها فليبعها ولو بحبل من شعر}<sup>(8)</sup>.

(1) نفس المصدر: 267/2.

(2) انظر أصل هذا النقل في الشفا للقاضي عياض، القسم الرابع (فمن تنقصه أو سبه عليه الصلاة والسلام): الفصل 1 من الباب 1 والفصل 1 من الباب 3: 215-267، ومختصر الشيخ خليل، باب الردة، ص: 284 و285.

(3) (الأوزاعي) هو: أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد، إمام أهل الشام، أمره فيهم أعز من أمر السلطان، ولد في بعلبك 88هـ 707م وتوفي في بيروت 157هـ 774م. الوفيات لابن خلكان: 3/127، والأعلام للزركلي: 3/320.

(4) رواه أبو داود في سننه (4/161)، والنسائي في السنن الكبرى (4/299 و304)، والبيهقي في سننه (8/229) من حديث علي، وأصله في حديث مسلم الآتي موقوف من لفظ علي.

(5) صحيح مسلم: 3/1330، وغفل الحاكم فاستدركه، وقال: «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» وقد أخرجه مسلم. انظر: المستدرك للحاكم: 4/410، وتلخيص الحبير لابن حجر: 4/59.

(6) سنن النسائي الكبرى: 4/304.

(7) (يُتْرَب) من التثريب وهو: التوبيخ والتقريع، أي لا يُؤْتَنَحُها ولا يُقَرَّعُها بالزنا بغد الضرب، وقيل: أراد لا يُقَنَّع في عقوبتها بالتثريب؛ بل يُضْرَبُها الحد، فإن زنا الإمام لم يكن عند العرب مكروهاً ولا مُنْكَرًا، فأمرهم بحدِّ الإساءة كما أمرهم بحدِّ الحرائر. انظر: مادة ترب في النهاية لابن الأثير، ولسان العرب لابن منظور.

وأما في السرقة والقصاص فلا يقيم الحد على العبيد إلا السلطان، فإن أقامه السيد، وأقام البينة فلا شيء عليه، وإن لم تكن له بينة عتق عليه؛ لأنه مثله<sup>(2)</sup>، إلا أن يعترف العبد أنه سرق، أو قطع يد الذي اقتص منه.

وكذلك الأمة المتزوجة، فلا يقيم الحد عليها إلا السلطان، إلا أن يعترف الزوج بصحة الشهادة، ولا يقيم السيد على عبده وأمه بعلمه؛ بل بأربعة شهود، أو إقرار متصل إلى إقامة الحد، وإن رجع قبل ذلك ترك، وكذلك يقيم الحد على أمته بظهور الحمل، إن لم يكن لها زوج، والسيد منكر لو طئها.

فإذا ترك حدها بعد وجوبه فهو عاص، محاسب على ذلك يوم القيامة؛ لقول رسول الله ﷺ: {كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته}، فالواجب على كل من استرعاه الله رعيته أن يأمر فيها بالمعروف، وينهى عن المنكر، وكذلك إذا كانت أمته أو زوجته لا تصلح، فهو محاسب على ذلك، وفي بعض الأثر: من كانت له زوجة أو أمة أو عبد وبنون لا يصلون، وسمح لهم في ذلك، فانه يحشر يوم القيامة مع تارك الصلاة، وإن كان مصلياً.

وكثير من الناس يضرب أمته أو زوجته، أو عبده أو ولده على تفریطهم في أمر دنياهم، ولا يفعل ذلك على تفریطهم في أمر الدين، وليس له حجة عند الله أن يقول: أمرتهم فلم يسمعوا، فلو علموا أنه يشق عليه تركهم للصلاة، كما يشق عليه إذا أفسدوا طعاماً وشبهه ما تركوها، وليس ذلك من النصيحة؛ وقد روي عن النبي ﷺ: {من استرعاه الله رعية، فلم يحطها بالنصيحة، لم يرح رائحة الجنة}<sup>(3)</sup>، نقله في شرح الموطأ<sup>(4)</sup>.

ومن النصيحة أن يعلم أهله ما يجب عليهم من أمور دينهم، وإن لم يفعل لقي الله بذنب عظيم، كما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: {لا يلقي الله أحد بذنب أعظم من جهالة أهله}، نقله الغزالي في الإحياء في باب النكاح<sup>(5)</sup>.

قوله: "كفعل هو لاء أهل القطر"؛ أي كما يفعله أهل نواحيننا، القطر: الناحية والجانب، ومنه قول الله سبحانه وتعالى: ﴿مِنْ أَقْصَارِهَا﴾<sup>(6)</sup>، أي جوانبها ونواحيها.

وقوله: "مَنْ تَرَكَهُمْ عِبِيدَهُمْ كَالْحُمْرِ" هو ظاهر التصور، حتى إن بعضهم يزعم أن ذلك غير حرام، ومن اعتقد أن زنى الأمة حلال، فهو أحل ما حرمه الله، فهو كافر كالمرتد؛ يقتل بعد الاستتابة، وإن لم يتب قتل، وكذلك الذي يقول: الحمر حلال وشبهه،

(1) صحيح مسلم: 3/1328.

(2) المثلثة: من مثل بالقتيل مثلاً - مِنْ بَابِ قَتْلٍ وَضَرْبٍ - أَي جَدَعَهُ، وَظَهَرَتْ آثَارُ فِعْلِهِ عَلَيْهِ تَنْكِيلًا، وَمَثَلٌ بِالتَّشْدِيدِ: مُبَالَغَةٌ. المصباح المنير للفيومي: مادة (مثل).

(3) متفق عليه، ولفظه قريب من لفظ البخاري. صحيح البخاري: 6/2614، وصحيح مسلم: 1/125.

(4) المنتقى شرح الموطأ للباقي: 4/340.

(5) الحديث لا أصل له. (تخریج أحاديث الإحياء للعراقي: 2/33، وتذكرة الموضوعات للفتني: 1/131).

(6) سورة الأحزاب الآية: 14.

وبعضهم يأمرهن بالزنى، ويكرههن عليه، كما كان يفعل المنافق عبد الله بن أبي ابن سلول، وبسبب ذلك نزلت الآية، وهي قوله سبحانه: ﴿وَلَا تُكْرَهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِنَبْتِغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهْمَنْ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(1)</sup>، قاله بعض المفسرين<sup>(2)</sup>.

قوله: "وَرَبِّمَا يُلْفِي كَثِيرًا ذَا الضَّلَاكِ..." إلى آخر ما ذكر، أي وربما يوجد من يسمح لعبيده في الزنا، وهو يدعي الفقه بزعمه، ويزعم الكمال لنفسه، وذلك دأب كثير من طلبة زماننا، يقرؤون القراءان، ويتتسبون إلى علماء الإسلام، ويزعمون أنهم ورثة النبي عليه الصلاة والسلام، وهم يتركون عبيدهم كما ذكر الناظم رحمه الله، ويتركون أزواجهم مظهرات لزيبتنهن، ويدخلون عليهن الرجال الأجنيبين، مثل الراعي والحراث والضيفان، وهم يقرؤون قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا يُبْرِحِينَ زِينَتَهُنَّ...﴾ الآية<sup>(3)</sup>، ويتبايعون بالربي كذلك في الإجارة والمشاركة والمزارعة، وسائر أبواب الحرام، فضلوا وأضلوا، وهم حاملون راية الإسلام، فهم يقيمون حروف القرآن، ويضيعون حدوده.

فهؤلاء يشملهم الحديث الذي خرجه مسلم في صحيحه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: {سيخرج في آخر الزمان قوم حدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم...} الحديث<sup>(4)</sup>.

وقد قال سيدنا محمد بن علي الترمذي رحمه الله<sup>(5)</sup>: العلم النافع هو الذي تمكن في الصدر وتصور، وذلك أن النور إذا أشرق في الصدر وتصورت الأمور حسننها وسيئها، فيأتي حسننها ويجتنب سيئها، وذلك العلم النافع، والعلم الذي تعلمه فذلك علم اللسان، إن شئ قد استودع الحفظ والشهوة غالبية عليه، قد أحاطت به، وأذهبت بظلمتها ضوءه<sup>(6)</sup>.

(1) سورة النور الآية: 33.

(2) تفسير الطبري: 132/18، وتفسير ابن كثير: 289/3، وتفسير القرطبي: 254/12.

(3) سورة النور الآية: 31.

(4) متفق عليه واللفظ للبخاري. صحيح البخاري: 1321/3، وصحيح مسلم: 746/2.

(5) هو: محمد بن علي الحكيم الترمذي أبو عبد الله، محدث صوفي صاحب التصانيف، قال الذهبي: «له حكم ومواعظ وجلالة، لولا هفوة بدت منه»، عاش نحو 320هـ 932م وعمره نحو من ثمانين سنة. سير أعلام النبلاء للذهبي: 440/13، وتذكرة الحفاظ للذهبي: 645/2، والأعلام للزركلي: 272/6. ومعجم المؤلفين لكحالة: 315/10.

(6) نوادر الأصول في أحاديث الرسول للحكيم الترمذي: 42/3.

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: { العلم علمان: علم على اللسان، فذلك حجة الله على عبده، وعلم في القلب، فذلك العلم النافع }<sup>(1)</sup>.

وقد استعاذ رسول الله ﷺ من علم لا ينفع<sup>(2)</sup>، قال الشيخ أبو عبد الرحمن السلمية ﷺ: { كل علم لا يورث صاحبه الخشية والتواضع، والنصيحة للخلق، والشفقة عليهم، ولا يحملة على حسن معاملة الله، ودوام مراقبته، وطلب الحلال، وحفظ الجوارح، وأداء الأمانة، ومخالفة النفس، ومجانبة الشهوات، فذلك العلم الذي لا ينفع، وهو الذي استعاذ منه النبي ﷺ. وقال سفيان الثوري ﷺ: إنما يتعلم العلم ليتقى به<sup>(4)</sup>.

وفي الحديث عن رسول الله ﷺ: { كل يوم لا أزداد فيه علماً يقربني إلى الله عز وجل، فلا بورك لي في طلوع ذلك اليوم }<sup>(5)</sup>. فهذه ثمرات العلم، القرب إلى الله عز وجل بمعرفته وطاعته.

وأما إن قصد بعلمه الدنيا فهي بعيد من الله؛ وفي الحديث عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من تعلم علماً مما يبتغي به وجه الله عز وجل، لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا، لم يجد عرف الجنة يوم القيامة»، يعني ريجها<sup>(6)</sup>.

وروي عنه ﷺ أنه قال: { يأتي على الناس زمان، لا يبقى من القرآن إلا رسمه، ولا من الإسلام إلا اسمه، قلوبهم خربة من الهوى... الحديث }<sup>(7)</sup>، نقله ابن عباد في شرح.....

(1) رُوي من حديث جابر وأُس من مرفوعاً، وعن الحسن مرسلًا، وعن الفضيل بن عياض مقطوعاً. أما حديث جابر: فرواه الخطيب في تاريخ بغداد بإسناد قال فيه المنذري: «حسن». أما حديث أنس: فرواه الديلمي. أما حديث الحسن: فرواه ابن أبي شيبة، والدارمي وابن عبد البر بإسناد قال فيه المنذري: «صحيح». أما حديث الفضيل بن عياض: فرواه البيهقي. انظر: مصنف ابن أبي شيبة: 82/7، وسنن الدارمي: 114/1، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر: 317/2، وشعب الإيمان للبيهقي: 294/2، والترغيب للمنذري: 103/1.

(2) روى الإمام مسلم عن زيد بن أرقم أن رسول الله ﷺ كان يقول: {... اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع، ومن قلب لا يخشع، ومن نفس لا تشبع، ومن دعوة لا يستجاب لها}. صحيح مسلم: 2088/4.

(3) أبو عبد الرحمن السلمية هو: محمد بن الحسين بن محمد بن موسى النيسابوري، الحافظ المحدث الصوفي، قيل: عدد مصنفاته يقرب المائة، ولد سنة 330 هـ وتوفي سنة 412 هـ. هدية العارفين لإساعيل باشا: 475/1.

(4) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء: (337/8) بلفظ أن سفيان يقول: «إنما فَضَّلَ العلمُ على غيره ليتقى به».

(5) رواه الطبراني، وأبو نعيم، وابن عبد البر، بسند ضعيف عن عائشة مرفوعاً. المجموع للهيتمي: 136/1، وكشف الخفاء للعجلوني: 77/1 و 165/2، والحلية لأبي نعيم: 188/8، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر: 255/1.

(6) سنن أبي داود: 323/3، وسنن ابن ماجه: 92/1.

(7) رواه البيهقي في شعب الإيمان (311/2) بلفظ: { يوشك أن يأتي على الناس زمان، لا يبقى من الإسلام إلا اسمه، ولا يبقى من القرآن إلا رسمه، مساجدهم عامرة وهي خراب من الهدى، علماءهم أشر من تحت أديم السماء، من عندهم يمدح الفتنة } وهو ضعيف، قال الألباني في الضعيفة (435/4): «و جملة القول أن هذا الحديث بطرقه، يظل على وهائه، لشدة ضعفها، وإن كان معناه يكاد المسلم أن يلمسه؛ بعضه أو جلّه في واقع العالم الإسلامي».

ثم قال الناظم: "صَبْرًا جَمِيلًا يَا خَلِيلِي اصْبِرْ"، أي يا صاحبي اصبر صبرا جميلا، أي بلا جزع، فسيأتي الله بالفرج، قال الله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا إِنَّكُمْ يَرَوْنَهُ بِعِيدٍ وَرَأَهُ قَرِيبًا﴾ (2). وقوله: "حِينَ انْتَمَى" أي انتسب إلى "الفقه كل فاجر".

ثم قال: "لَوْ فَقِهَ الْمُسْكِينُ عَنْ مَوْلَاهُ لَأَخْتَارَهُ"، أي لا يختار الله سبحانه وتعالى على غيره، ولم يتخذ إلهه هواه، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكَيْلًا﴾ (3)، أي اتخذ دينه ما يهواه، فلا يهوى شيئا إلا ارتكبه، وقال ابن عباس في الحديث عن رسول الله ﷺ أنه قال: { ما عُبد تحت ظل السماء أبغض إلى الله من هوى } (4)، فنعود بالله من غلبة الهوى؛ إذ هو أعظم الأذى، كما قال ابن عطاء الله (5) في حكمه: "تمكن حلاوة الهوى في القلب، هو الداء العضال" (6)، وبسببه يؤثر الدنيا على الآخرة، فيحبط إلى أسفل سافلين، ويبعد من رب العالمين.

ففي الحديث عن رسول الله ﷺ: { ما أتى الله عبدا علما فازداد به حبا للدنيا؛ إلا ازداد من الله بعدا، وازداد من الله غضبا } (7).

(1) (ابن عباد) هو: محمد بن إبراهيم بن أبي بكر، أبو عبد الله المالكي الصوفي الشهير بابن عباد ولد سنة 733 هـ وتوفي سنة 792 هـ، من تصانيفه غيث المواهب العلية، في شرح الحكم العطائية، وقيل هو لولده: علي بن محمد المعروف كأبيه بابن عباد، المتوفي في حدود سنة 810 هـ. هدية العارفين لإسماعيل باشا: 386 / 1 و 38 / 2.

(2) سورة المعارج الآية: 5 و 6 و 7.

(3) سورة الفرقان الآية: 43.

(4) روي عن أبي أمامة مرفوعا بلفظ: { ما تحت ظل السماء من إله يعبد من دون الله، أعظم من عند الله من هوى؛ متبع }، أخرجه ابن أبي عاصم في "السنن" ص (3)، والطبراني في "الكبير" (103 / 8)، وابن عدي في "الكامل" (126 / 3)، وأبو نعيم في "الحلية" (118 / 6)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (139 / 3) رقم: 1616، وهو حديث موضوع، وإسناده مسلسل بالمتروكين، وقال الهيثمي في "المجمع" (188 / 1): «فيه الحسن بن دينار وهو متروك الحديث»، كما رواه المنذري في الترغيب (45 / 1) بصيغة التمرض (روي)، أما رواية ابن عباس فلم أعثر عليها والله أعلم.

(5) (ابن عطاء الله) هو: أحمد بن محمد بن عبد الكريم، المعروف بابن عطاء الإسكندراني، تاج الدين الشاذلي الصوفي، توفي بمصر سنة 709 هـ، من تصانيفه أصول مقدمات الوصول، وتاج العروس الحاوي إلى تهذيب النفوس، والتنوير في إسقاط التدبير، والحكم العطائية. انظر: هدية العارفين لإسماعيل باشا: 54 / 1.

(6) إيقاظ الهمم شرح متن الحكم لابن عجيبة: 205 / 1.

(7) لم أجده بهذا اللفظ مرفوعا؛ لكن رواه الدارمي في سننه (119 / 1) من كلام سفيان بن عيينة، بلفظ: «ما ازداد عبد علما، فازداد في الدنيا رغبة؛ إلا ازداد من الله بعدا» وابن أبي الدنيا في الزهد (170 / 1) من كلام الحسن البصري بلفظ: { من أحب الدنيا وسرته، ذهب خوف الآخرة من قلبه، وما من عبد يزداد علما، ويزداد على الدنيا حرصا، إلا ازداد إلى الله عز وجل بغضا، وازداد من الله بعدا }، ورواه أبو داود عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ { السلطان } بدل { الدنيا } ولفظه: { من لزم السلطان افتتن زادا، وما ازداد عبد من السلطان دُتوا إلا ازداد من الله بعدا }، ورواه أحمد في مسنده (371 / 2 و 440) بلفظ: { ... من أتى أبواب السلطان افتتن، وما ازداد عبد من السلطان قربا إلا ازداد من الله بعدا }، قال الهيثمي في المجمع (246 / 5): «لم أجده في نسختي من أبي داود، وأحد إسنادي أحمد رجاله رجال الصحيح خلا الحسن بن الحكم النخعي وهو ثقة» وصححه الألباني في الصحيحة: (267 / 3).



شرح (رحم) زهير اللهم المهيبي في العزة الذي الفاسح بن خنبر ..... زوائد ونعليق في حيدر اللهم بظلاله

ويروى أن الله عز وجل قال: ﴿إِنْ أَهَوْنَ مَا أَصْنَعُ بِالْعَالِمِ إِذَا آثَرَ الدُّنْيَا أَنْ أُنْزَعَ حَلَاوَةَ مَنَاجَاتِي مِنْ قَلْبِهِ﴾<sup>(1)</sup>.

فإذا ضل العالم عن طريق الحق، تبعه الجاهل فهلك، وأهلك من تبعه؛ ولذلك يكون عذابه أشد يوم القيامة، وقد روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: {أشد الناس عذاباً يوم القيامة، عالم لم ينفعه الله بعلمه}<sup>(2)</sup>.

ومعنى فقهه: فهم، قال ابن العربي: «فقه الرجل بكسر القاف إذا فهم، وبالضم إذا صار فقيها»<sup>(3)</sup>، ثم قال: وأما الفقيه من فهم ما قال الله، وقال رسوله، وقد قال رسول الله ﷺ: {مثل ما بعثني الله من الهدى والعلم، كمثل الغيث الكثير أصاب أرضاً؛ فكانت منها بقعة قبلت الماء فانبثت الكلاً والعشب الكثير، وكانت منها أجادب أمسكت الماء، فنفع الله بها الناس، فشربوا وسقوا وزرعوا، وأصاب منها طائفة أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماء، ولا تنبت كلاً؛ فذلك مثل من فقه في دين الله، ونفعه ما بعثني الله به، فعلم وعلم، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً، ولم يقبل هدي الله الذي أرسلت}<sup>(4)</sup> اهـ.

**الطهر من الحيض والنفاس وعلاماته:**

ثم قال الناظم رحمه الله "ص":

فَهَاكِهِ وَحَقَّقَنَّ مَا التَّبَسُّ  
بِالْقَصَّةِ الْبَيْضِ أَوْ الْجُفُوفِ  
جَزِيَانِ مَاءٍ أَبْيَضٍ كَالْحِجْرِ  
بَعْدَ دُخُولِهَا وَلَا يَهَا بَلَلٌ  
تَحْتَبِرُ الْمَحَلَّ بِالْحُرِّيْقَةِ  
أَوْ صُفْرَةٍ أَوْ كُذْرَةٍ مُعْتَادَةٍ  
يُحَرِّمُ الْوَطْءَ عَلَى الْأَزْوَاجِ  
الْقَوْلُ فِي طَهْرِ الْمَحِيضِ وَالنَّفَاسِ  
عَلَامَةُ الطَّهْرِ عَلَى الْمَعْرُوفِ  
حَقِيقَةُ الْقَصَّةِ فِي التَّفْسِيرِ  
وَالْحِزْقَةُ الَّتِي بَدَتْ مِنَ الْخَجَلِ  
هُوَ الْجُفُوفُ وَلِتَقُلَّ لِلْمَرْأَةِ  
وَمَا بَدَأَ مِنْ حُمْرَةٍ لَوْ قَطْرَةٌ  
فَذَاكَ حَيْضٌ قُلْ بِلَا أَعْوِجَاجِ

ش: ذكر في هذه الآيات علامة انقطاع دم الحيض والنفاس، ولهما علامتان: الجفوف والقصة البيضاء؛

(1) رواه الرازي في الجرح والتعديل: (94 / 1)، عن سفيان الثوري قال: بلغني أن الله عز وجل يقول فذكره، ورواه ابن أبي الدنيا في كتاب الزهد (1/ 465 و 484 و 60 / 2) عن وهب عن نبي الله يونس، ونبي الله داود عليهما السلام.  
(2) رواه الطبراني في الصغير (1/ 305)، والبيهقي في الشعب (2/ 285)، وهو ضعيف؛ وأورده المنذري في الترغيب (1/ 75) بصيغة التمريض "رؤي" على اصطلاحه، وقال الهيثمي في المجمع (1/ 185): «فيه عثمان البري، صدوق؛ لكنه كثير الغلط، صاحب بدعة، ضعفه أحمد والنسائي والدارقطني»، والحديث ضعفه الألباني في الضعيفة (4/ 138).

(3) انظر: مادة "فقه" من النهاية لابن الأثير.

(4) صحيح البخاري: 1/ 42، وصحيح مسلم: 4/ 1787.

شرح (رحم) حمزة بن محمد بن أبي العباس القاسم بن محمد بن خنيزر ————— فراءة ونسب في شرح (رحم) حمزة بن محمد بن أبي العباس

فالجفوف: أن تدخل المرأة الخرقه في فرجها، فتخرجها جافة<sup>(1)</sup>، أي ليس عليها شيء من الدم.

والقصة البيضاء: ماء أبيض، قيل: يشبه ماء الجير، فهي مشتقة من التقصيص، وهو: التقصيص بالجير؛ لأنه يكتب بالجيم والقاف، وقيل: ماء يشبه ماء العجين، وقيل: كالخيط الأبيض، وقيل: كالبول، وقيل: كالمني.

والقصة أبلغ عند ابن القاسم، وقال ابن عبد الحكم: الجفوف أبلغ، وقال الداودي<sup>(2)</sup> وعبد الوهاب: هما سواء<sup>(3)</sup>.

فعلى قول ابن القاسم أن معتادة القصة تنتظرها لآخر الوقت المختار؛ فإن لم تأتأ آخر الوقت المختار فتعمل على الجفوف حيثئذ.

وعلى قول ابن عبد الحكم بالعكس.

وعلى القول الثالث إن رأت الجفوف عملت عليه، فتطهر وتصلي، ولا تنتظر القصة، وإن كانت معتادتها، وإن رأت القصة البيضاء فلا تنتظر الجفوف، وإن اعتادتها<sup>(4)</sup>.

وهذا كله في المعتادة؛ وأما المبتدئة فنقل ابن الباجي<sup>(5)</sup> وابن شاس وغيرهما، عن ابن القاسم ومطرف وعبد الملك ابن الماجشون، أنها تنتظر الجفوف، وظاهر قوله ولو رأت القصة البيضاء فإنها تنتظر الجفوف، وبذلك صرحه ابن شاس<sup>(6)</sup>، وكذلك الباجي في المنتقى قال: «وهذا من ابن القاسم نزعاً إلى قول ابن عبد الحكم»<sup>(7)</sup>. وفي النكت نحوه<sup>(8)</sup>، وقال المازري<sup>(9)</sup>: «وافق ابن القاسم على أن المبتدئة إذا رأت الجفوف ظهرت»<sup>(10)</sup>، ولم يقل

(1) مدونة سحنون: 51 / 1.

(2) (الداودي) هو: أحمد بن نصر أبو جعفر، من أئمة المالكية، كان بطرابلس، ثم انتقل إلى تلمسان، كان فقيهاً فاضلاً متقناً مؤلفاً مجيداً، من مؤلفاته: النامي في شرح الموطأ، توفي بتلمسان سنة 402 هـ. الديباج لابن فرحون ص: 35.

(3) المعونة للقاضي عبد الوهاب: 194 / 1، والنامي في شرح الموطأ للداودي، ص: 22 (مخطوط بخزانة القرويين).

(4) انظر تفصيل المسألة في كل من: المنتقى شرح الموطأ للباجي: 443 / 1، وعقد الجواهر الثمينة لابن شاس: 74 / 1 و75، ومواهب الجليل للحطاب: 371 / 1، وكفاية الطالب الرباني شرح رسالة القيرواني: 186 / 1.

(5) (الباجي) هو سليمان بن خلف القاضي أبو الوليد الإمام الفقيه المحدث المالكي المشهور، المتوفى في رجب سنة 471 هـ، وعمره 71 سنة. تحقيق المنتقى لمحمد عطا: 4 / 1.

(6) عقد الجواهر الثمينة لابن شاس: 74 / 1 و75.

(7) المنتقى شرح الموطأ للباجي: 443 / 1.

(8) (النكت) هو: كتاب النكت والفروق على مسائل المدونة والمختلطة، لعبد الحق بن محمد بن هارون التميمي الصقلي المتوفى بالإسكندرية بعد: 460. ترتيب المدارك لعياض: 71-73 / 8.

(9) (المازري) هو: محمد بن علي بن عمر أبو عبد الله، المعروف بالإمام، لم يكن في عصره للمالكية أئمة منه ولا أقوم لمذهبهم منه، ومن أخذ عنه بالإجازة القاضي عياض، أجازته في كتابه المسمم، بالمعلم في شرح مسلم، فألف عليه عياض إكمال المعلم، ومن مؤلفاته أيضاً شرح التلقين، توفي الإمام رحمه الله تعالى في ربيع الأول سنة 536 هـ، وقد نيف على الثمانين. الديباج المذهب لابن فرحون، ص: 280، وسير أعلام النبلاء للذهبي: 105 / 20 وما بعدها.

(10) شرح التلقين للمازري: 347 / 1، نقلاً عن محقق التوضيح، ص: 417.

إذا رأَت القصة تنتظر الجفوف، فتأمله، ونَقَلَ ابن حبيب<sup>(1)</sup> كَنَقَلَ الباجي، وَنَقَلَ عبد الوهاب عن ابن القاسم مثل ما قاله المازري انظر التوضيح<sup>(2)</sup>.  
 قوله: "وَلَا بِهَا بَلَلٌ"؛ يريد من دم أو صفرة أو كدرة.  
 قوله: "وَمَا بَدَأَ مِنْ مُحْمَرَةٍ كَوَقَطْرَةٍ أَوْ صُفْرَةٍ أَوْ كُدْرَةٍ مُعْتَادَةً" ... إلى آخر ما ذكر؛ أي وما ظهر من حمرة ولو قطرة واحدة، يعني: أن المرأة إذا رأَت دماً أحمر فهو حيض، وكذلك الأصفر، وكذلك الكدرة، وهي كشلالة اللحم، وقد قيل: إن أول الحيض دم خاثر أسود، ثم صفرة، ثم كدرة، ثم تَرَيَّة<sup>(3)</sup> وهي دون الصفرة، وقيل: هي كالغسالة، ثم بعدها رقة، وهي القصة البيضاء. قال في "المدونة"<sup>(4)</sup>: «وإذا رأَت صفرة أو كدرة في أيام حيضها، أو في غيرها، فهي حيض»<sup>(4)</sup>، وحكى اللخمي<sup>(5)</sup> عن عبد الملك: لو اغتسلت الحائض أو النفساء، ثم رأَت قطرة من دم أو كالغسالة لم تعد الغسل، ولتتوضأ<sup>(6)</sup>.  
 وقال ابن بزيرة<sup>(7)</sup>: المشهور أن الصفرة والكدرة حيض، اعتماداً على حديث عائشة رضي الله عنها، الذي رواه مالك في موطنه<sup>(8)</sup>، وقيل: إنها لغو اعتماداً على حديث أم عطية في الصحيح، {كنا لا نعد الصفرة والكدرة حيضاً على عهد رسول الله ﷺ}<sup>(9)</sup>.

- (1) ابن حبيب هو: عبد الملك بن سليمان بن هارون بن جناهمة بن عباس بن مرداس السلمي، أخذ عن جماعة منهم: ابن الماجشون ومطرف وأصبع وابن المبارك، وألف كتباً كثيرة حسناً في الفقه والتاريخ والأدب منها: كتاب الواضحة في الفقه المالكي، وكتاب فضائل الصحابة، وكتاب غريب الحديث، وكتاب شرح الموطأ، وكتاب طبقات الفقهاء والتابعين، كان جامعاً للعلم، كثير الكتب، فقيهاً نحوياً شاعراً، ومن شعره في الغربية:  
 فإِذَا الدَّاءُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِغَرِيبَةٍ وَحَسْبُكَ دَاءٌ أَنْ يُقَالَ غَرِيبٌ  
 توفي في ذي الحجة سنة 238 هـ، وقد بلغ سنة 56، ودفن بمقبرة أم سلمة بقرطبة رحمه الله تعالى. (الترتيب لعياض: 30/3، والديباج لابن فرحون ص: 252-256).
- (2) التوضيح كتاب الطهارة للشيخ خليل، ص: 417.
- (3) التَرَيَّةُ مشددة الواو، والتَرَيَّةُ خفيفة الواو، والتَرَيَّةُ بجزء الراء، كُلُّهَا لغات وهو: ما تراه المرأة من بَقِيَّةٍ مَحِيضِهَا مِنْ صُفْرَةٍ أَوْ كُدْرَةٍ، وهي أَقَلُّ مِنَ الصُّفْرَةِ وَالْكُدْرَةِ وَأَخْفَى، وَأَصْلُهَا تَرَيَّةٌ عَلَى وَزْنِ تَفَعَّلَ مِنْ رَأَيْتَ، ثُمَّ خَفَّفَتْ الهمزة فصار تَرَيَّةً، ثُمَّ أَدْعَمَتِ الياءُ فِي الْبَاءِ فَصَارَ تَرَيَّةً. لسان العرب لابن منظور: مادة (رأى).
- (4) تهذيب المدونة للبراذعي: 82/1.
- (5) اللخمي هو: علي أبو الحسن بن محمد الربيعي القيرواني، تفقه على كثير منهم ابن محرز، وأخذ عنه الكثير منهم أبو عبد الله المازري السابق ذكره، وله تعليق كبير على المدونة سماه التبصرة، مفيد حسن؛ لكنه اختار فيه، فخرجت اختياراته عن المذهب، توفي سنة 498 هـ 1085 م. ترتيب المدارك لعياض: 2/69، والديباج المذهب لابن فرحون، ص: 203 والأعلام للزركلي: 4/328.
- (6) انظر: المنتقى شرح الموطأ للباجي: 1/442، ومواهب الجليل للحطاب: 1/364.
- (7) ابن بزيرة - على وزن سقينة - هو: عبد العزيز بن إبراهيم التونسي، أبو محمد صوفي، فقيه، مفسر، ولد بتونس سنة 606 هـ 1209 م، وتوفي سنة 662 هـ 1264 م، من تأليفه: شرح الأحكام الصغرى لعبد الحق الأشيبلي، وشرح التلقين. نيل الابتهاج للتنبكتي ص: 178، ومعجم المؤلفين لكحالة: 2/155، وهديّة العارفين للبغدادي: 1/306.
- (8) نصه «كان النساء يبعثن إلى عائشة أم المؤمنين بالدرجة (أي شيء يدرج فيه أي يلف)، فيها الكرسف (القطن)، فيه الصفرة من دم الحيضة، يسألنها عن الصلاة، فتقول لهن: لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء، تريد بذلك الطهر من الحيضة». موطأ مالك: 1/59، والمنتقى شرح الموطأ للباجي: 1/441.
- (9) رواه البخاري في صحيحه: 1/124.

وقال ابن راشد<sup>(1)</sup>: لا خلاف عندنا أن الصفرة والكدرية حيض ما لم تره عقب طهرها، فإن لم يمض من الزمان ما يكون طهرًا فقال ابن الماجشون إن رأيت عقب طهرها قطرة من دم كالغسالة لم يجب عليها غسل، وإنما يجب عليها الوضوء؛ لقول أم عطية رضي الله عنها: كنا لا نعد الصفرة والكدرية بعد الطهر حيضًا أه. فانظره مع كلام ابن بزيعة، نقله الشيخ خليل في توضيحه<sup>(2)</sup>.

وقال ابن راشد: الصفرة والكدرية محكوم لهما بحكم الدم؛ فإن وجدتا في أيام الحيض فحيض، وإن وجدتا في أيام النفاس فنفس، وإن وجدتا في أيام الاستحاضة فاستحاضة؛ هذا قولنا، وقول الشافعي وأبي حنيفة، خلافاً لأبي يوسف<sup>(3)</sup> الذي يقول ليستا بحيض حتى يتقدما دم يوم وليلة<sup>(4)</sup>.

وقول الناظم: "فَدَاكَ حَيْضٌ" يعني الصفرة والكدرية حيض بلا خلاف في مذهب مالك يجرم الوطء على الأزواج، لأن وطء الحائض حرام، وقد أجمع العلماء على أنه يجرم وطء الحائض والنفساء في الفرج، وكذلك في ما تحت الإزار، خلافاً لأصنغ؛ فانه استخف الوطء فيما تحت الإزار في ما دون الفرج، وأما في الفرج فيحرم اتفاقاً، ويجوز فيما فوق الإزار<sup>(5)</sup>، وحد ابن القصار<sup>(6)</sup> وابن الجهم<sup>(7)</sup> ما فوق الإزار بما فوق السرة، وما تحت الإزار بما بين السرة والركبة، ومنع ما تحت الإزار سداً للذريعة<sup>(8)</sup>.

والدليل على تحريم الوطء في الحيض قول الله تعالى: ﴿فَاعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا قَرَّبُوهُنَّ حَتَّى يَكْفُرْنَ﴾<sup>(9)</sup>، فقوله: ﴿فَاعْتَرَلُوا النِّسَاءَ﴾ قال أهل التفسير: أي جماعهن بما فسّر من ذلك رسول الله ﷺ في جواب السائل الذي سأله عن ما يحل من الحائض؟ فقال:

(1) ابن راشد هو: محمد بن عبد الله أبو عبد الله التونسي، كان فقيهاً فاضلاً متفتناً في العلوم، رحل إلى مصر فتلمذ على القرافي وابن دقيق العيد، توفي في 736هـ 1336م. من مؤلفاته الشهاب الثاقب شرح مختصر ابن الحاجب، والذهب في ضبط قواعد المذهب، قيل: ليس للمالكية مثله. (الديباج لابن فرحون، ص: 334، والأعلام للزركلي: 6/234).

(2) التوضيح كتاب الطهارة للشيخ خليل، ص: 403.

(3) أبو يوسف هو: صاحب أبي حنيفة، الإمام المجتهد القاضي العلامة المحدث، ولد سنة 113هـ وتوفي يوم الخميس 5 ربيع الأول، سنة 182هـ. سير أعلام النبلاء للذهبي: 8/536-538.

(4) البحر الرائق شرح كنز الدقائق لزين بن إبراهيم الحنفي: 1/202.

(5) قال عنه ابن العربي في أحكام القرآن (1/163): «هو الصحيح».

(6) ابن القصار هو: علي بن أحمد البغدادي القاضي أبو الحسن، كان فقيهاً أصولياً نظاراً ثقة قليل الحديث، تفقه بالأبهري، له كتاب في مسائل الخلاف قال عنه الشيرازي: «لا أعرف للمالكين كتاب في الخلاف أكبر منه»، ولي قضاء بغداد، توفي سنة 398هـ. الديباج المذهب لابن فرحون، ص: 199.

(7) ابن الجهم هو: أبو بكر محمد بن أحمد المعروف بابن الوراق، كان صاحب حديث وفقه، ألف كتاباً جليلاً في المذهب تنبى عن علمه، ومن أخذ عنه أبو بكر الأبهري، توفي سنة 329هـ وقيل: 333هـ. الديباج لابن فرحون، ص: 243.

(8) التوضيح كتاب الطهارة للشيخ خليل، ص: 420.

(9) سورة البقرة الآية: 222.

شرح (أرموزة) عبد الله (السهلي) في العروة للشيخ الفاضل بن عمر ————— نزاهة وتعليق من عبد الله بن طاهر

{لَتَشُدَّ عَلَيْهَا إِزَارَهَا ثُمَّ شَأْنُكَ بِأَعْلَاهَا} (1)، فحرم عليه ما تحت الإزار، وهذا أصح ما ذهب إليه في ذلك (2)، وبه قال بن عباس وشريح وسعيد بن جبير ومالك وابن المسيب وأبو حنيفة وجماعة عظيمة من العلماء.

وروي عن مجاهد أنه قال: الذي يجب اعتزاله من الحائض الفرج وحده، وقالته حفصة، وبه أخذ أصبغ، وروي ذلك عن الشعبي وعكرمة (3).

وروي أيضا عن ابن عباس أنه قال: يجب عليه أن يعتزل فراشها، وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه اعتزل فراش زوجته، فبلغ ذلك خالته ميمونة -رضي الله عنها- فأوقفته عن ذلك، وقالت له: أرغبت عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؟! {لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام مع المرأة من نسائه وهي حائض، وما بينه وبينها إلا ثوب وما يجاوز الركبتين} (4).

وروي عن سيدتنا عائشة -رضي الله عنها- أنها قالت: {كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضطجع معي وأنا حائض، وبينه وبينه ثوب} (5)، وقالت أيضا: {كانت إحدانا إذا كانت حائضا، أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تأتزر فوق حيضتها، ثم يباشرها}، ثم قالت: {وأياكم يملك إربه} (6) كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يملك إربه} (7)، قال ابن العربي: «وهذا يقتضي خصوص النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الحالة» اهـ (8).

ولا يجمل وطء الحائض والنفساء حتى يحصل لهما الإنقاء، ويتطهرا بالماء، ولا يجمل وطؤهما بالتيمم على المشهور (9).

وتمتنعان من دخول المسجد، ولا تمسان مصحفا، ولا يعود، كما لا يمسه غير المتوضىء، فهما مثله، وتجوز لهما القراءة في المصحف إذا كان يقلب لهما أوراقه متوضىء.

(1) رواه مالك في الموطأ. انظر المنتقى شرح الموطأ للبايجي: 438 / 1.

(2) فصل ابن العربي في المسألة وحكى فيها أربعة أقوال بأدلتها. أحكام القرآن لابن العربي: (162 / 1 - 164).

(3) أحكام القرآن لابن العربي: (162 / 1)، والمجموع للنووي: 366 و 365 / 2.

(4) رواه أحمد في مسنده (332 / 6) والطبري في تفسيره (382 / 2).

(5) هذا الحديث رواه مسلم هكذا عن زوجة النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة، لا عن عائشة، ولم أعر عليه عن عائشة بهذا اللفظ؛ ورواه أحمد عن عائشة بلفظ: {كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوشحني (أي يعانقني ويقبلني)، وينال من رأسي وبينه وبينه ثوب وأنا حائض}، ولفظ قريب منه رواه أيضا الدارمي والبيهقي. صحيح مسلم: 243 / 1، ومسند أحمد: 187 / 6، وسنن الدارمي: 261 / 1، وسنن البيهقي الكبرى: 312 / 1، والنهية لابن الأثير مادة (وشح).

(6) الإرب بكسر الهمزة وسكون الراء، أو بفتح الهمزة والراء؛ قيل: معناه: العضو التناسلي الذي يستمتع به، وقيل: معناه: الحاجة. فتح الباري لابن حجر: 404 / 1.

(7) رواه البخاري في صحيحه: 115 / 1.

(8) أحكام القرآن لابن العربي: (163 / 1).

(9) في غير المشهور «يجوز وطؤها بالتيمم» (المنتقى للبايجي: 441 / 1، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير: 173 / 1).

وأما غير المتوضى فلا يمسه ولا يكتبه ولا يحمله، ولو في وعاء أو بحلاقة إلا على وضوء، وكذلك لا يمس غير المتوضى لوح القران؛ إلا المتعلم والمعلم لضرورة التعليم، وكذلك الحائض، وهو مذهب ابن القاسم في "العتبية"، ونصها: وسئل عن الحائض تكتب القرآن في اللوح، فتقرأ فيه؟ قال: «لا بأس به على وجه التعليم»، وحكى عن الشعبي الكراهة مطلقا، وكرهه ابن حبيب لغير الصبيان<sup>(1)</sup>.

ويجوز للحائض وغير المتوضى حمل الحرز الذي فيه القرآن، بشرط أن يكون عليه ساتر يكتنه<sup>(2)</sup>، قاله مالك في "العتبية"<sup>(3)</sup>، ونص عليه الشيخ خليل<sup>(4)</sup>، ويجوز للحائض والنفساء، وتسقط عنها الصلاة كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

### أخطاء يرتكبها بعض الناس في أجماع:

ثم قال المصنف رحمه الله  
 وَكُلُّ مَنْ بَدَأَ لَهُ وَجَامَعٌ  
 فِيمَا بِهِ يَعْبِي الْأَلَاءَ وَالرُّسُولَ  
 كَمِثْلِ مَا هُمْ يَفْعَلُونَ الْأَنْجِسَةَ  
 وَذَاعَ ذَاكَ عِنْدَهُمْ وَقَالُوا  
 جَمَاعَهَا فِي سَائِرِ الْأَوْقَاتِ  
 رَوَّجَتْهُ فِي حَيْضِهَا قَدْ وَقَعَ  
 مَا بَعْدَهُ مِنْ فَاسِقٍ وَمِنْ جَهْلٍ  
 مِنْ الْجَمَاعِ فِي نَفَاسِ النَّافِسَةِ  
 فِي السَّبْعِ الْجَمَاعِ قَدْ يُجَلَّلُ  
 وَالسُّدْمُ لَمْ يَرَوْا لَهُ آفَاتِ

ش: يعني أن من تعدى وجامع زوجته، أو أمته في دم حيضها، أو نفاسها، فقد عصى الله ورسوله، وفعل ذنبا عظيما، فتجب عليه التوبة من ذلك إلى الله سبحانه وتعالى، ولا شيء عليه غير التوبة عند مالك؛ وقال الأوزاعي: من وطئ في أول الدم فليتصدق بدينار، أو بنصف دينار؛ وقال ابن عباس: الدينار في الدم، ونصفه عند انقطاعه، وتحريم الوطء منه تعبد؛ وذكر أبو حامد الغزالي أنه ربما أصاب الولد بذلك الجذام<sup>(5)</sup>.

وقوله: "كَمِثْلِ مَا هُمْ يَفْعَلُونَ الْأَنْجِسَةَ"، يعني أن كثيرا من الجهال أغواهم شيخهم إبليس، فأفتى لهم بجماع النافسة في سابعها قبل انقطاع دمها، حتى روي عن شيخهم إبليس: أن جماعها في السبع يُجَلَّلُ جماعها فيما بعد ذلك وإن طال بها الدم، وفي مثل هذا قيل: من لم يكن له شيخ فالشيطان شيخه.

وقوله: "وَذَاعَ": أي اشتهر وشاع عندهم

(1) النوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني: 1/ 123.

(2) قد فصلت المسألة بأدلتها في كتابي: حاجة المسلم إلى آداب قضاء الحاجة، ص: 21 و 22.

(3) النوادر لابن أبي زيد القيرواني: 1/ 123، والبيان لابن رشد: 1/ 213، والمجموع للنووي: 2/ 88.

(4) نصه مخلوط بشرح الدردير: «ولا يمنع حمل حرز من قرآن بساتر يقيه من وصول أذى إليه من جلد وغيره... وإن

لحائض» حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير: 1/ 129.

(5) إحياء علوم الدين للغزالي: 2/ 50.

قال المصنف رحمه الله "ص":

كَمَا تَقَوُّوا غَسْلًا بِغَيْبَةِ الذَّكَرِ  
وَوَظَنُوا مِمَّا فِيهِمْ مِنَ الضَّلَالِ  
نَعَمْ إِذَا يَغِيبُ مَوْضِعُ الْخِتَانِ  
وَمَنْ يَقْلُ حَتَّى يَسِيلَ الْمَاءُ

ش: ذكر الناظم - رحمه الله ورضي عنه - في هذه الآيات أن بعض الجهال أيضا زعموا أن من جامع، فغاب ذكره في فرج زوجته، ثم بردت همته، وانكسر انعاظه، أو عرض له عارض فلم يخرج منه مني، أن الزوجين لا يغسل عليهما، وذلك خطأ ممن زعمه؛ بل يجب غسل جميع الجسد من ذلك على الزوجين معا، على الرجل والمرأة، ولو لم يغب من الذكر إلا الحشفة، وهو موضع الختان، فإلغسل واجب عليهما معا، وهو معنى قوله: نَعَمْ إِذَا يَغِيبُ مَوْضِعُ الْخِتَانِ فَالْغَسْلُ وَاجِبٌ عَلَى الْفَرِيقَيْنِ أي على الزوج والزوجة، قال ابن زيد في رسالته حيث ذكر موجبات الغسل فقال: «أو بمغيب الحشفة في الفرج وإن لم ينزل»<sup>(1)</sup>، قوله: في الفرج؛ يريد بنكاح أو بغصب أو بزنى؛ وسواء كان في فرج آدمية أو بهيمة حية أو ميتة، في قبل أو دبر، وكذلك لو فعلت امرأة بذكر بهيمة، وكذلك إن غاب قدر الحشفة من مقطوعها، فالغسل واجب عليهما معا.

والأصل فيه حديث النبي ﷺ: {إذا التقى الختانان وجب الغسل} <sup>(2)</sup>، وقال ﷺ في حديث أبي هريرة ربه: {إذا قعد بين شعبها الأربع} <sup>(3)</sup> والتقى الختانان فقد وجب الغسل} <sup>(4)</sup>، وهو مذهب مالك وجميع أصحابه، والشافعي وأصحابه، وجماعة من أهل الظاهر <sup>(5)</sup>.

وقوله الغشاء - بفتح الغين - هو: ضعف البصر.

ثم قال رحمه الله "ص":

لَيْسَ مِنَ الْحَلَالِ وَطْءُ النَّافِسَةِ مَا لَمْ تَكُنْ مِنَ الْأَذَى قُلْ طَاهِرَةٌ

(1) كفاية الطالب الرباني شرح رسالة القيرواني لأبي الحسن: 1/183.

(2) رواه ابن حبان عن عائشة في صحيحه: (3/456)، وأصله عند مسلم عن عائشة مرفوعا بلفظ: {إذا جلس بين شعبها الأربع، ومس الختانان الختانان فقد وجب الغسل}. صحيح مسلم: 1/271.

(3) شعبها الأربع هي: اليدان والرّجلان، وقيل: الرّجلان والشفران. النهاية في غريب الأثر مادة (شعب).

(4) رواه البخاري ومسلم بلفظ: {إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل}. صحيح البخاري: 1/110، وصحيح مسلم: 1/271.

(5) المجموع للنووي: 2/148، والمعني لابن قدامة: 1/131، والمحلى لابن حزم: 2/4.

فَإِنْ رَأَتْ عَلَامَةً تَطَهَّرَتْ      وَلَوْ فِي يَوْمِهَا الَّذِي قَدْ وَصَعَتْ  
وَمَنْ بِهَا الدَّمُ يَفُورُ أَهْمَلَتْ      سِتِّينَ لَيْلَةً وَلَكِنْ إِنْ مَضَتْ  
وَالدَّمُ عَنْهَا مَا لَهُ مِنْ انْقِطَاعِ      تَطَهَّرَتْ وَحَلَّ لِلزَّوْجِ الْجِمَاعُ  
إِذْ كُلُّ مَا زَادَ عَلَى السِّتِّينَ      فَذَلِكَ مِنْ عِلَّتَيْهَا يَقِينَا  
صَلَاتِهَا وَصَوْمُهَا بِهِ يَحِلُّ      وَالسَّوْطُءُ لَكِنْ إِنْ عَدَّاهَا تَغْتَسِلُ

(ش): ذكر في هذه الأبيات حكم النفاس، فذكر أنه لا يحل جماع النفاسة حتى تطهر من الأذى الذي هو دم النفاس؛ لأنه كالحيض، وسماه الله أذى، وعلامة طهر النفاس القصة البيضاء والجفوف كما تقدم في الحيض؛ فإن رأت أحد العلامتين على ما تقدم، تطهرت وصلت وحلت للزوج ولو في يومها الذي نفست فيه، ومن تهادى بها الدم، فتقعد ستين ليلة، لا تصلي ولا تصوم ولا توطأ.

والقول بأن أكثر النفاس ستون ليلة هو قول مالك، وهو المشهور، وقد رجح مالك فقال: يُسأل النساء عن ذلك، ويعمل على قولهن ومعرفتهن<sup>(1)</sup>، والمشهور الأول<sup>(2)</sup>. فإن مضت الستون ودمها لم ينقطع فهي مستحاضة، ودمها دم علة وفساد، فتغتسل وتصلي وتصوم، ويحل للزوج جماعها على حالتها.

(1) مدونة مالك: 53/1.

(2) بسطت هذه المسألة في كتابي: مدونة الأسرة في إطار المذهب المالكي، وهذا ملخصها:

اختلف الفقهاء في أكثر مدة النفاس إلى ثلاثة أقوال:

الأول: مذهب المالكية والشافعية أن أكثره ستون يوماً، وهو المشهور عند المالكية؛ ولكن لا دليل لهم على ذلك.

الثاني: لعدم وجود الدليل على القول الأول ولهذا نجد الإمام مالك رجح عنه فقال: «يسأل عن ذلك النساء». وفي حكمهن اليوم من باب أولى وأحرى الأطباء، بحكم أنهم من أهل الاختصاص.

الثالث: مذهب الجمهور أن أكثره أربعون يوماً، وهو مذهب الحنفية والحنابلة، وبه قال ابن عبد البر من المالكية والمزني من الشافعية، وهو الراجح الصحيح الذي يؤيده الشارع والواقع. أما الواقع فلموافقته لرأي الأطباء وهم أهل الاختصاص. أما الشارع فلما روى أبو داود والترمذي وابن ماجه بسند صحيح عن أم سلمة قالت: «كانت النفاس على عهد رسول الله ﷺ تقعد بعد نفاسها أربعين يوماً أو أربعين ليلة، وكنا نظلي على وجوهنا الورس من الكلف». قال الترمذي: «وقد أجمع أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم على أن النفاس تدع الصلاة أربعين يوماً، إلا أن ترى الطهر قبل ذلك فإنها تغتسل وتصلي، فإذا رأت الدم بعد الأربعين، فإن أكثر أهل العلم قالوا لا تدع الصلاة بعد الأربعين وهو قول أكثر الفقهاء». وقال ابن عبد البر: «ليس في مسألة أكثر النفاس موضع للاتباع والتقليد إلا من قال بالأربعين؛ فإنهم أصحاب رسول الله ﷺ، ولا يخالف لهم منهم، وسائر الأقوال جاءت عن غيرهم، ولا يجوز عندنا الخلاف عليهم يغيرهم، لأن إجماع الصحابة حجة على من بعدهم، والنفاس تسكن إليهم، فأين المهرب عنهم دون سنة ولا أصل؟ وبالله التوفيق». وقال الشوكاني: «والأدلة الدالة على أن أكثر النفاس أربعون يوماً متعاضدة بالسنة إلى حد الصلاحية والاعتبار، فالمصير إليها متعين، فالواجب على النساء وقوف أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك». انظر مراجع ذلك: كتابي: مدونة الأسرة في إطار المذهب المالكي: 238/2 (الطلاق).



قوله: "لَكِنْ إِنْ عَدَّاهَا تَغْتَسِلُ"؛ يريد أن دم الاستحاضة مهما انقطع عن المرأة فتغتسل استحباباً، وإليه رجع مالك، وكان يقول أولاً: لا غسل عليه البتة<sup>(1)</sup>، وأما وجوباً فلا قائل به في المذهب؛ إلا قولاً شاذاً<sup>(2)</sup>.

### الاستظهار بثلاثت أيام في الحيض:

ثم قال رحمه الله "ص":

وَالْحَيْضُ إِنْ يَزِدُ مِنَ الْأَيَّامِ فَسَيْلُهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ لِلْفَسَادِ وَلَيْسَ يُتْرَكُ لَهُ الصِّيَامُ لَكِنْ لَا بُدَّ مِنَ التَّطَهِيرِ مُرَّهَا إِذْنًا بِالْغَسْلِ إِنْ عَنَهَا مَضَى فَبَعْضُهُمْ يَرَاهُ بِالْوَجُوبِ وَبَعْضُهُمْ تَأْوِيلَ الرَّسَالَةِ فَهَذِهِ الْأَيَّامُ قَصْدِي مِنْهَا وَلِتَبْحَثُوا يَوْمَ مَعَشَرَ الْإِسْلَامِ لَا تَلْتَهُوا بِرَأْحَةِ الْجَهَالَةِ عَارٌّ عَلَى مَنْ يَتَمَيُّ لِلْهَادِي

ثَلَاثَةٌ لِعَادَةِ يَأْقُومُ لَا يَحْرُمُ الْوِطْءُ بِهِ وَلَا يُرَدُّ وَلَا الصَّلَاةُ قَالَهُ الْأَعْلَامُ إِذَا مَضَتْ أَيَّامُ الْإِسْتِظْهَارِ دَمُ الْفَسَادِ حَقَّقَنَّ ذَا الْقَضَا فَابْحَثْ عَلَى غَوَامِضِ الْمُطْلُوبِ وَقَالَ فِيهِ مُسْتَحَبُّ الْحَالَةِ تَنْبِيهُ الْفَقِيهَةِ وَالسَّفِيهِ عَلَى الَّذِي بَقِيَ مِنَ الْأَحْكَامِ فَتَحْتَوِي بِكُمْ عَلَى الصَّلَاةِ السَّعْيِي فِي مَسَالِكِ الْفَسَادِ

(ش): قوله: "وَالْحَيْضُ إِنْ يَزِدُ مِنَ الْأَيَّامِ ثَلَاثَةً..." إلى آخره؛ يريد أن الحيض إن يزد على ثلاثة أيام بعد العادة، فهو دم علة وفساد، لا يجرم فيه الوطء على الزوج، لكن بعد أن تغتسل؛ فتصلي وتصوم وتوطأ بدمها.

قوله: "الْأَعْلَامُ": جمع عَلم و العَلم في اللغة: الجبل<sup>(3)</sup>، والأعلام هنا: هم المشهورون بالعلم؛ كما لك و ابن القاسم وغيرهما.

وقد اختلف في الحائض المعتادة إن تمادى بها الدم؛ فالمشهور من المذهب، وهو الذي رجع إليه مالك<sup>(4)</sup>، ما ذكره الناظم رحمه الله: هنا: أنها تستظهر بثلاثة أيام زيادة على أكثر عاداتها؛ إن كانت عاداتها مختلفة، وإلا فثلاثة أيام زائدة على عاداتها، ثم تغتسل إن لم ينقطع دمها،

(1) قال ابن القاسم: سألت مالكا عن المستحاضة ينقطع عنها الدم، وقد كانت اغتسلت قبل ذلك؟ فقال لي مرة: لا غسل

عليها، ثم رجع عن ذلك فقال: أحب إلي أن تغتسل إذا انقطع عنها الدم، وهو أحب قوله إلي". (مدونة مالك: 1/52)

(2) سيأتي - إن شاء الله - أن بعض شراح الرسالة نسبوا هذا القول للشاذ للباجي.

(3) العَلم، محرّكاً: الجبل الطويل، ورسم الثوب، والراية، وسيد القوم جمع أعلام وعلام. القاموس لفيروز أبادي مادة (علم).

(4) مدونة مالك: 1/50.

وتكون مستحاضة، فإن كانت عاداتها مثلاً اثني عشر يوماً، فتزيد ثلاثة أيام استظهاراً، وإن كانت عاداتها ثلاثة عشر يوماً، فلا تزيد إلا يومين، وإن كانت أربعة عشر، فلا تزيد إلا يوماً واحداً، وإن كانت عاداتها خمسة عشر يوماً، فلا تزيد شيئاً؛ لأن الخمسة عشر هي أكثر الحيض، ومن عاداتها سبعة أيام، فتستظهر بثلاثة أيام، فتصير عشرة أيام، ثم تتطهر، وقس على ذلك، وهذه الثلاثة أيام أيام الاستظهار هي حيض على القول بالاستظهار؛ فلا تصلي فيها ولا تصوم ولا توطأ.

وأما بين هذه الأيام والخمسة عشر يوماً، فاختلف في ذلك؛ فقليل: حكمها حكم الطاهر في وجوب الصلاة والصوم، وعدم القضاء للصوم، ووطء الزوج، وهو مذهب المدونة<sup>(1)</sup>، ونص ابن القاسم، وعليه اقتصر الشيخ خليل<sup>(2)</sup>، وعليه اقتصر الناظم في هذه الأرجوزة؛ لقوله: "الْأَيُّحْرُمُ الْوَطْءُ بِهِ". وقيل: تحتاط بذلك؛ فتصوم لاحتمال الطهارة، وتقتضي لاحتمال الحيض، وتصلي لاحتمال الطهارة، ولا تقضي الصلاة لأنها ساقطة عن الحيض، وتغتسل وجوباً عن انقطاعه، وعند الخمسة عشر يوماً إن لم ينقطع قبلها، ونقل هذا القول ابن رشد واللخمي<sup>(3)</sup>.

والقول المرجوع عنه لمالك في الحائض المعتادة: أنها تمكث خمسة عشر يوماً، ثم هي مستحاضة؛ تغتسل وتصوم وتصلي وتوطأ<sup>(4)</sup>، وعليه اقتصر صاحب الرسالة<sup>(5)</sup>.

وأما المبتدئة فالمشهور فيها أنها تمكث خمسة عشر يوماً إن تمادى بها الحيض. وقيل: عادة لذاتها، وهن ذوات أسنانها. وقيل: تستظهر بثلاثة أيام على عادة أمثالها، والذي اقتصر عليه الشيخ خليل في المبتدئة نصف شهر وبه الفتوى.

وقوله: "الْأَيُّحْرُمُ الْوَطْءُ بِهِ" أي: لا بد من الغسل عند تمام أيام الاستظهار، وهي ثلاثة أيام كما تقدم  
 وقوله: "مُرَّهَا إِذْنٌ بِالْغَسْلِ إِنْ عَنَّا مَضَى دَمُ الْفَسَادِ" يعني: أن دم الاستحاضة مهما ينقطع فتؤمر بالغسل.

وقوله: "قَبَّعُصُهُمْ يَرَاهُ بِالْوُجُوبِ..." إلى آخر البيتين، يعني: أن بعض العلماء يرى أن هذا الغسل واجب على المستحاضة عند انقطاع دمها، وهو شاذ في المذهب، نسبه بعض

(1) نفس المصدر.

(2) مواهب الجليل للحطاب: 368/1.

(3) البيان والتحصيل لابن رشد: 215/1، والتوضيح للشيخ خليل كتاب الطهارة، ص: 407 و408.

(4) مدونة مالك: 50/1.

(5) كفاية الطالب الرباني شرح رسالة القيرواني: 193/1.

شرح (أرجموزة) عبد الله السبكي في العدة للشيخ القاسم بن سببر ————— فزارة ونصير في شرح عبد الله بن طاهر

شرح الرسالة للباجي وابن أبي زيد، وحمل قوله في الرسالة: «أو الاستحاضة»<sup>(1)</sup> على ظاهره وهو الوجوب، وقال: لا اعتراض عليه<sup>(2)</sup> وأكثر شرح الرسالة قد اعترضوا على ابن أبي زيد قوله في الرسالة: «أو انقطاع دم الحيض أو الاستحاضة أو دم النفاس»<sup>(3)</sup>، قالوا: لأنه يوهم أن الغسل واجب لانقطاع دم الاستحاضة لعطفه على الواجب، ومذهب مالك الاستحباب، قال في "المدونة": وإذا انقطع دم الاستحاضة، وقد كانت اغتسلت، قال مالك: «لا تعيد الغسل»، ثم قال: «تنظف مرة ثانية أحب إلي» وهو الذي استحباب ابن القاسم.

وقد تأول شرح الرسالة المعترضون قوله بتأويلات منها أن الوجوب هنا وجوب السنن، وقيل تشبيهه بغسل الحائض في الصفة لا في الحكم، وقيل يريد إذا لم تغتسل من دم الحيض أو لا على مفهوم المدونة<sup>(4)</sup>.

وقول الناظم: "وَلْتَبْحَثُوا يَا مَعْشَرَ الْإِسْلَامِ عَلَى الَّذِي بَقِيَ مِنَ الْأَحْكَامِ..." إلى آخر الآيات حض ﷺ على تعلم العلم، والبحث عليه حتى يعرف الإنسان أحكام الله، وهي أمره ونهيه، فيمنعه ذلك من ارتكاب المنهيات، ثم نهى ﷺ عن الركون إلى راحة الجهل، فيؤدي ذلك إلى الضلالة، وهي التلف عن طريق السلف، المقتدين بالنبي ﷺ.  
وقوله: "عَاَزَ عَلَيَّ مَنْ يَنْتَمِي" أي: عار على من ينتسب للنبي الهادي ﷺ أن يسعى في مسالك الفساد، أي يمشي على طريق الفساد؛ بل الواجب عليه أن يتبع سنة نبيه، ويهتدي بهديه، ويبحث عن ما يصلح به عبادة ربه.

فقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: {من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ويلهمه رشده} <sup>(5)</sup>.

(1) رسالة ابن أبي زيد القيرواني، ص: 11.

(2) كفاية الطالب الرباني شرح رسالة القيرواني: 183 / 1.

(3) رسالة ابن أبي زيد القيرواني، ص: 11.

(4) حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني: 183 / 1.

(5) رواه هذا اللفظ الطبراني في الكبير (340 / 19) عن معاوية مرفوعا، وأصله في الصحيحين دون «ويلهمه رشده»، (صحيح البخاري: 39 / 1، وصحيح مسلم: 718 / 2)، ورواه أبو نعيم في الحلية (107 / 4) عن ابن مسعود، وقال: غريب. وقال الألباني في الضعيفة (5 / 149): "في ثبوت هذه الزيادة مرفوعا إلى النبي ﷺ وقفة عندي حتى نجد ما يشهد لها، ويأخذ بعضها، وأما الحديث بدونها، فصحيح قطعا؛ لوروده في "الصحيحين" وغيرهما من حديث معاوية بن أبي سفيان مرفوعا". قلت: يشهد لها ويأخذ بعضها ما روى البزار في مسنده (5 / 117) والطبراني في الكبير مرفوعا بلفظ: "إذا أراد الله بعبد خيرا فقهه في الدين، وألهمه رشده"، قال المنذري في الترغيب (1 / 50): "بإسناد لا بأس به"، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (1 / 121): "رجاله موثقون". انظر: كشف الخفاء للعجلوني: 376 / 2.

شرح لأجزاء من كتاب (السهلي) في الصلاة للشيخ الفاضل بن محمد  
زاده زندي. في حيدرآباد بنغازي

وقال أيضا: {العلماء ورثة الأنبياء} (1)، ولا رتبة فوق رتبة الأنبياء، ولا شرف فوق شرف الوراثة، وقال ﷺ: {من تفقه في دين الله كفاه الله همه، ورزقه من حيث لا يحتسب} (2)، وقال: {ما عبد الله بشيء أفضل من فقه في دين} وقال: {عماد الدين الفقه} (3)، وقال ﷺ: {حضور مجلس علم أفضل من صلاة ألف ركعة، ومن عيادة ألف مريض، وشهود ألف جنازة} قيل: يا رسول الله؛ ومن قراءة القرآن؟ فقال رسول الله ﷺ: {وهل ينفع القرآن إلا بالعلم} (4)، وقال رسول الله ﷺ: {من جاء الموت وهو يطلب العلم جاء يوم القيامة وليس بينه وبين الأنبياء إلا درجة واحدة} (5). والأحاديث في فضل العلم كثيرة، صح من تقييد أبي الحسن الزرويلي على المدونة عند ابتدائه.

### وجوب الصلاة والصوم بمجرد الطهر من الحيض:

ثم قال المصنف رحمه الله "ص":  
فَصَلِّ فَمَنْ تَطَهَّرَتْ قَبْلَ الْغُرُوبِ فَالظُّهْرُ وَالْعَصْرُ عَلَيْهَا بِالْوُجُوبِ  
كَذَلِكَ إِنْ رَأَتْهُ قَبْلَ الْفَجْرِ حُكْمُ الْعِشَاءِ بَيْنَ كَحُكْمِ الْغَيْرِ  
(ش) يعني: أن الحائض والنافسة إذا انقطع عنها الدم في آخر النهار، بمقدار أن تتطهر بغير تراخ، ويبقى للغروب مقدار خمس ركعات، فإنها تصلي الظهر والعصر؛ لأن

(1) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان من حديث أبي الدرداء، وذكره البخاري في صحيحه بغير إسناد، وصححه جماعة، وضعفه آخرون بالاضطراب في سنده، قال المنذري: «وقد اختلف فيه اختلافا كثيرا»؛ لكن له شواهد يتقوى بها، ولهذا قال الحافظ ابن حجر: «له طرق يعرف بها أن للحديث أصلا». صحيح البخاري: 37/1، وسنن أبي داود: 317/3، وسنن الترمذي: 48/5، وسنن ابن ماجه: 81/1، وصحيح ابن حبان: 289/1، ومسند أحمد: 196/5، والترغيب والترهيب للمنذري: 51/1 و52، وتلخيص الحبير لابن حجر: 164/3، والمقصد الحسن للسخاوي: 154/1، وكشف الخفاء للعجلوني: 83/2.

(2) أورده ابن حجر في لسان الميزان: 271/1، وهو ضعيف.  
(3) رواه الدارقطني في سننه (79/3)، والطبراني في الأوسط (194/6) عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ: {ما عبد الله بشيء أفضل من فقه في دين، ولفقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد، ولكل شيء عباد وعباد هذا الدين الفقه}، وضعفه الهيثمي في المجمع (121/1)، وأورده المنذري في الترغيب (58/1) بصيغة التمرير على اصطلاحه، ورواه البيهقي في الشعب (266/2) عن ابن عمر وضعفه فقال: «المحفوظ هذا اللفظ من قول الزهري»، قال السخاوي في المقاصد (179/1): «لكن يتأكد أحدهما بالآخر»، انظر: كشف الخفاء للعجلوني: 188/2 و399.

(4) أورده الغزالي في الإحياء (9/1) عن أبي ذر، وقال العراقي في تحريج الإحياء: «ذكره ابن الجوزي في الموضوعات من حديث عمر، ولم أجده من طريق أبي ذر»، كما ذكره القاري في تذكرة الموضوعات (20/1)، وأورد ابن حجر في لسان الميزان (193/1) الفقرة الأولى منه، وجعلها من طامات أبي علي أحمد الجويباري، وقال: «هو دجال من الدجاجلة، روى عن الأئمة أوف حديث، ما حدثوا بشيء منها» وعد منها هذا الحديث.

(5) رواه الدارمي في سننه (112/1) عن الحسن البصري مرسل مرفوعا، ورواه الطبراني في الأوسط (174/9) عن ابن عباس. انظر: كشف الخفاء للعجلوني: 318/2.

وقتها مشترك لأهل الضرورة إلى الغروب، وكذلك إن انقطع عنها الدم في آخر الليل، قبل طلوع الفجر، بمقدار الظهر وإدراك أربع ركعات، فإنه تصلي المغرب والعشاء. وإن تراخت ولم تتطهر حتى طلع الفجر، فإنها تقضيها؛ لأنها تخلدتا في ذمتها حين طهرت في وقتها، لأن وقت المغرب والعشاء إلى الفجر لأهل الضرورة، وكذلك الظهر والعصر إن تراخت ولم تتطهر حتى غربت الشمس، فتقضيها.

فإن انقطع عنها قبل الفجر بمقدار ثلاث ركعات إلى ركعة، أو قبل المغرب بمقدار أربع ركعات إلى ركعة، بعد تقدير الطهارة بغير تراخ، سقطت عنها المغرب والظهر، ووجبت عليها العشاء والعصر، وإنما العذر في التأخير لهذا الوقت في الظهرين والعشاءين إلى المغرب وإلى الفجر، للحائض وأشباهها، من أهل الأعذار؛ كالنوم والنسيان. وأما من يترك الظهر والعصر إلى قرب المغرب، من غير نوم ولا نسيان، فهو فاسق عاص ساقط العدالة، لا تجوز شهادته ولا إمامته إلا أن يتوب؛ لأن تأخير الصلاة عن وقتها لغير عذر شرعي من الكبائر، والأعذار الشرعية: الحيض، والنفاس، والكفر، والردة، والصبأ، والجنون، والإغماء، والنوم، والنسيان.

ثم قال رحمه الله "ص":

|   |  |
|---|--|
| وَالصَّوْمُ لَأَزْمَ هَآءِ إِن طَهَّرْتَ  | قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ أُسْوَةٌ مَضَتْ   |
| وَمَنْ رَأَتْ طَهَرَ السَّبِيلَ لَيْلًا   | وَأَصْبَحَتْ مُفْطِرَةً لَوْ جَهَلَا       |
| فَقَدْ أَتَتْ شَيْئًا قَبِيحًا يُنْكَرُ   | لَكِنَّهَا تَقْضِي وَلَا تُكْفَرُ          |
| وَإِن رَأَتْ شَيْئًا بِهَا مِنَ الْكَدْرِ | وَالْفَجْرِ بَانَ فَتَصُومُ ذَا النَّهَارِ |
| فَذَلِكَ أَيْضًا مِنْ ضُرُوبِ الْجَهْلِ   | مُخَالِفِ لِوَارِدَاتِ التَّقْبَلِ         |
| وَمَنْ تَشَكَّ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ     | تَصُومُ يَوْمَهَا لَكِنْ تُعِيدُهُ         |

(ش) يريد أن الحائض والنفاس، إذا طهرت إحداهن قبل طلوع الفجر، فالصوم

واجب عليها في ذلك اليوم.

قوله: "أُسْوَةٌ مَضَتْ" أي: سنة ماضية، أي بذلك مضت سنة مولانا محمد ﷺ، ولا يشترط في الزمان الذي انقطع فيه الحيض قبل الفجر، أن يكون متسعاً للاغتسال على المشهور، قال الشيخ خليل في مختصره: «ووجب إن طهرت قبل الفجر وإن لحظة»<sup>(1)</sup>، قال شارحه: هو المشهور، خلافاً لعبد الملك الذي يقول: إن لم يتسع الوقت للاغتسال فحكم الحيض باق<sup>(2)</sup>.

ثم ذكر الناظم حكم من رأت علامة الطهر ليلاً فقال: "وَمَنْ رَأَتْ طَهَرَ السَّبِيلَ لَيْلًا" والسبيل يعني به الفرج، فقال: إن رأت الطهر ليلاً فأصبحت مفطرة، ولو جهلاً، فقد

(1) الشرح الكبير للدردير: 521/1.

(2) مواهب الجليل للحطاب: 421/2.

أتت شيئاً قبيحاً، ينكر في الشرع؛ لكنها تقضي ولا تكفر، يريد أن من انقطع دمها قبل الفجر، ولم يغتسل إلا بعد الفجر، فاعتقدت بطلان صومها، ظنا منها أنه لا صوم لمن لم يغتسل قبل الفجر، فأكلت ذلك اليوم، فلا كفارة عليها؛ لأنها متأولة، نص عليها في المدونة<sup>(1)</sup>، وكذلك الشيخ خليل في مختصره وغيرهما<sup>(2)</sup>.

وأما لو أفطرت متعمدة لانتهاك حرمة رمضان من غير تأويل، فعليها الكفارة، وكل من أفطر متأولا فلا كفارة عليه؛ إلا أن يكون التأويل بعيدا، مثل أن يقول: اليوم تأتيني الحمى فيأكل، فعليه الكفارة وإن جاءته الحمى، وكذلك المرأة تقول: اليوم يأتيني الحيض لما اعتادته قبل ذلك، فعليها الكفارة وإن حاضت ذلك اليوم.

قال بعض الشيوخ: الفرق بين التأويل القريب والبعيد أن التأويل القريب: هو الذي وقع له سبب الفطر، فتأول إباحة الفطر، مثل الذي يسافر أقل من مسافة القصر، ومثل الحائض المذكورة في النظم، والتأويل البعيد: هو الذي لم يقع سببه مثل صاحب الحمى المذكور.

وقوله: «وإن رأت شيئاً منها من الكدر»، يعني أنها إن رأت صفرة، أو كدرة بعد أن بان الفجر فهو حيض، فلا تصوم ولا تصلي ولا توطأ، فإن صامت ذلك اليوم فذلك من الجهل، وقد خالفت ما ورد في النقل، قال في المدونة: «وإن حاضت امرأة، وطهرت وقد مضى بعض النهار، فلتفطر في يومها ذلك... ولتقضه»<sup>(3)</sup>.

قوله: «ومن تشك قبله أو بعده» يريد أن المرأة «إن أصبحت فشكت: هل طهرت قبل الفجر أو بعده؟! فلتصم ذلك اليوم ولتقضيه»، قاله في المدونة<sup>(4)</sup>، ولا يجب على المرأة أن تتفقد حالها قبل الفجر؛ وإنما يجب عليها ذلك عند النوم وعند الصبح<sup>(5)</sup>، قاله مالك في

(1) نصها: قال مالك في الحائض إذا طهرت من الليل، ولم يغتسل إلا بعد الفجر، فظنت أن ذلك لا يجزىء عنها فأفطرت: «إنه لا كفارة عليها». المدونة الكبرى لمالك: 1 / 209.

(2) الشرح الكبير للدردير: 1 / 532.

(3) تهذيب المدونة للبراذعي: 1 / 134.

(4) المدونة الكبرى لمالك: 207 / 1، وتهذيب المدونة للبراذعي: 1 / 134.

(5) قال ابن رشد: «كان القياس أن يجب عليها أن تنظر قبل الفجر بقدر ما يمكنها، إن رأت الطهر أن تغتسل وتصلي المغرب والعشاء قبل طلوع الفجر؛ إذ لا اختلاف في أن الصلاة تتعين في آخر الوقت، فسقط ذلك عنها... من ناحية المشقة التي تدرکها في القيام من الليل، فحفف ذلك عنها بأن تنظر عند إرادة النوم». البيان والتحصيل لابن رشد: 75 / 1.

المبسوطة<sup>(1)</sup>، ونقله صاحب النوادر عن ابن القاسم عن مالك<sup>(2)</sup>، وتسقط عن الحائض والنفساء الصلاة التي مضت في دمهن ويقضين الصوم.

### الرضاع وتهاون الناس بأحكامه:

ثم قال رحمه الله "ص":

فَضْلٌ وَمِنْ أَدَهَى الدَّوَاهِي المُهَلِكَةِ  
بَلْ حُكْمُهُ عِنْدَ النِّكَاحِ مُعْتَبَرٌ  
لَهُ فُرُوعٌ كَالَّتِي لِلنَّسَبِ  
إِنْ أَرْضَعَتْ امْرَأَةٌ مَوْلُودًا  
وَزَوْجَهَا أَبَوَهُ دَبَّرَ وَاتَّبَعَ  
وَإِخْوَةَ الْمَرْأَةِ وَالبُعْلُ تَقُولُ  
فَإِنْ بَدَأَ الْأَصْلُ لِرَاغِبِ الطَّلَبِ  
فَجَمَعَ الْإِخْوَتَيْنِ مِنْهُ يُجْتَنَّبُ  
حَلِيلَةَ الْإِبْنِ كَذَلِكَ مِنْهُ  
وَزَوْجَةَ الْأَبِ الَّذِي مِنْهُ بَدَأَ  
وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا طَعِمَ اللَّبَنَ  
وَذَا الرِّضَاعُ دَاخِلُ الْحَوْلَيْنِ  
وَأَكْبَرُ الدَّوَاهِي تَهْدُ الْجُدَّةُ  
فَمِثْلُهَا فِي الضَّرِّ تَهْدُ الْقَابِلَةُ  
فَإِنَّ أَهْلَ عَضْرِنَا تَنَجَّسُوا  
لِأُمَّهُمْ قَدْ أَنْكَحُوا الْأَقْرَابَ  
وَطَنُوا مِنْ فَرْطِ الْجَفَاءِ ذَا الْهُوَانِ  
تَقَارَنَا فَأَرْضَعَتْ هِيَ مَعَهُ  
لِأُمَّهَا مَا دَامَتِ الصَّبِيَّةُ  
عِنْدَهُمْ قَطُّ وَذَلِكَ أَمْرٌ  
يَا حَسْرَتِي عَلَيَّ فُحُولِ الصَّدَقِ  
قَدْ ذَهَبُوا وَخَلَفُونَا فِي زَمَنِ

كَوْنُ الرِّضَاعِ مَا لَهُ مِنْ حُرْمَةِ  
كَالنَّسَبِ الصَّحِيحِ صَحَّ فِي الْخَبَرِ  
مِنْ مَصَّةِ الْأُمِّ وَمَا دَةَ الْأَبِ  
هُوَ لَهَا كَالابْنِ قَوْلًا وَاحِدًا  
وَجُمْلَةُ الْأَوْلَادِ إِخْوَةُ الرِّضَاعِ  
أَخْوَالُهُ أَعْمَامُهُ عَلَى الشُّمُولِ  
مَشَى فُرُوعُهُ عَلَى تَهْجِ النَّسَبِ  
كَجَمْعِ إِخْوَتَيْنِ مِنْ مُحْضِ النَّسَبِ  
وَمِنْ سِوَاهُ إِذْ كَذَلِكَ قِسْنُهُ  
كَزَوْجَةِ الَّذِي قَدْ أَمْسَى وَالِدَا  
يُغْذِي لِلرِّضَاعِ مَعَ لَوْنٍ حَسَنٍ  
وَقَبْلَ فِطْمِهِ بَغَيْرِ مَيِّنٍ  
وَمِثْلُهَا السَّمْرَةُ فِي الْمُصَبَّةِ  
فَأَلْقُوا بِالْكُمِّ لَهْذِي الْغَائِلَةِ  
بِحَهْلِهِمْ بِإِدِينِهِمْ تَنَجَّسُوا  
أَخْتًا وَخَالَتَهُ بَغَيْرِ وَاجِبِ  
لَا يَحْرُمُ النِّكَاحُ إِلَّا بَيْنَ مَنْ  
أَوْ رَضَعَ الصَّبِيَّ وَالصَّبِيَّةَ  
رَضِيْعَةً وَذَلِكَ حَدُّ الْعِلَّةِ  
مَا بَعْدَهُ فِي الْمُسْلِمِينَ مُنْكَرٌ  
الْقَائِمِينَ فِي الْوَرَى بِالْحَقِّ  
أَخْيَارُهُ مِنْهُمْ تَوَالَتْ الْفِتْنُ

(1) المبسوطة هو: كتاب في الفقه المالكي ألفه الفقيه عبد الله بن أيوب الأنصاري، المعروف بابن حروج المتوفى بغرناطة سنة 562 هـ وقد قارب المائة. الديباج المذهب لابن فرحون، ص: 141.

(2) النوادر والزيادات لابن أبي زيد: 1/ 128.

(ش) ذكر الناظم ﷺ في هذه الآيات مسائل الرضاع، فذكر ﷺ أن من أعظم الدواهي - وهي المصائب المهلكة - كون الرضاع ليس له حرمة عند الناس، فلم يبحثوا عنه ولم يباليوا به، وحكمه في الشرع معتبر في النكاح كالنسب الصحيح، كما صح في الخبر عن رسول الله ﷺ كما سنذكره إن شاء الله، وفروعه كفروع النسب، بسبب لبن ولو مصصة واحدة، ووطء زوجها؛ فصارت الأم المرضعة أما للمولود الذي رضع منها ولو مصصة، وصار زوجها أبا للمولود بسبب وطئه، فكل مولود أرضعته امرأة فهي أمه، وزوجها أبوه، وأولادها منه أو من غيره، وأولاد زوجها منها أو من غيرها، كلهم إخوة الرضيع، وإخوة المرأة التي أرضعته أحواله، وإخوة زوجها أعمامه.

وقول الناظم: "مِنْ مَصَّصَةِ الْأُمِّ" يريد: أن المصصة الواحدة تحرم، وهو مذهب مالك ﷺ، خلافاً للشافعي<sup>(1)</sup>، والمصصة هي ما يبلغ جوف الرضيع بأول مصصة.

قوله: "فَإِنْ بَدَأَ" أي: فإن ظهر الأصل وهو رضاع المولود كما ذكر، فتمشَّى فروعه على طرق النسب، فكل ما يحرم بالنسب يحرم بالرضاع، كما سيأتي إن شاء الله تعالى، فيجتنب جمع أختين من الرضاع كالنسب، وسواء رضعتا امرأة واحدة أو ضرتين؛ لأن زوج الضرتين صار أبا للرضيعتين، وكذلك إن كانت إحداهما رضيعاً، والأخرى بنت مرضعته، أو بنت زوجها، وكذلك حليلة الابن من الرضاع، وهي زوجة الصبي الرضيع، تحرم على صاحب اللبن، وهو زوج المرأة المرضعة؛ لأنه صار أبا للصبي الذي رضع زوجته؛ فتحرم عليه زوجة الصبي، كما حرمت في النسب؛ لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ﴾<sup>(2)</sup>، وقس ذلك سواه.

وكذلك "زَوْجَةُ الْأَبِ الذِّي مِنْهُ بَدَأَ"، وهي زوجة صاحب اللبن، إذ هو كأبيه من النسب، فتحرم على الرضيع المرأة التي مسها أو عقد عليها أبوه من الرضاع كالنسب؛ لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمْ مِنَ الرِّجَالِ وَنِسَائِكُمْ﴾<sup>(3)</sup>، وهو معنى قول الناظم: "كَزَوْجَةِ الذِّي قَدْ أَمْسَى وَالِدًا"؛ سواء دخل بها، أو لم يدخل، فذكر الناظم ﷺ أن حكم الرضاع في تحريم النكاح كالنسب، كما صح في الخبر؛ وأشار لما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: {يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب}<sup>(4)</sup>، وفي حديث سيدتنا عائشة - رضي الله عنها -

(1) في المسألة ثلاثة أقوال، بسطت - والله الحمد - القول فيها بأدلتها، مع ذكر الراجح منها والأحوط، في كتابي: مدونة الأسرة في إطار المذهب المالكي وأدلته: 1/ 173-174 (الزواج).

(2) سورة النساء الآية: 23.

(3) سورة النساء الآية: 22.

(4) صحيح البخاري: 5/ 2279. وصحيح مسلم: 2/ 1070.



قالت: قال رسول الله ﷺ: {إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة} (1)، وقد ورد في القرآن تحريم الأم والأخت من الرضاع في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتِكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ﴾ (2)، ثم بينت السنة الباقي في حديث رسول الله ﷺ المتقدم؛ فصارت أصول الرضاع وفروعه كالنسب كما ذكر الناظم، فكما يحرم بالنسب الأمهات والبنات والأخوات، والعمت والخالات، وبنات الإخوة والأخوات، كذلك يحرم بالرضاع.

لكن استثنى العلماء من عموم قوله ﷺ: {يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب} ست مسائل (3)، ذكرها الشيخ خليل في مختصره حيث قال: «إلا أم أخيك وأختك، وأم ولد ولدك، وجدة ولدك، وأخت ولدك، وأم عمك وعمتك، وأم خالك وخالتك: فقد لا يحرم من الرضاع؛ وقدر الطفل خاصة ولدا لصاحبة اللبن ولصاحبه، من وطئه لانقطاعه، وإن بعد سنين، واشترك مع القديم وإن بحرام إلا أن ألا يلحق به الولد» (4)؛ فقول الشيخ خليل: «وقدر الطفل خاصة» يعني: أن الطفل الرضيع يقدر وحده ولدا لصاحبة اللبن ولزوجها، دون قرابة الطفل؛ فيجوز لأخ هذا الرضيع نكاح بنات تلك المرأة، وهي أخوات أخيه من الرضاع، وكذلك إن كان الرضيع أنثى، فيحل لأخواتها نكاح أولاد تلك المرأة، وقس على ذلك.

وقول الشيخ خليل: «من وطئه لانقطاعه» يعني: أن الطفل الرضيع لا يكون ولدا للزوج إلا من وطئه، وأما قبل الوطء - كمن عقد على امرأة فأرضعت صبيا قبل دخول الزوج - فليس هو أباه. وقوله (5): «لانقطاعه» يريد: أن لبن المرأة منسوب لزوجها لانقطاعه، ولو بعد سنين، قال في المدونة: «ولو طلقت وتزوجت غيره، وحملت من الثاني؛ فإن أرضعت صبيا فهو ابن لهما، إن كان اللبن لم ينقطع» (6)، وقيل: يحكم باللبن

(1) موطأ مالك: 2/601، وصحيح البخاري: 2/936.

(2) سورة النساء الآية: 23.

(3) جمعها من قال: وجاء في الحديث حكم منتخب يمنع بالرضاع ممنوع النسب

إلا لدى ستة قديح نكاحهن قل ولا جناح

أم أخيك وأم ابن ولدك وجدة ابنك وأخت ولدك

وأم عمك وأم خالك وما سوى هن حرام ذلك

(4) الشرح الكبير للدردير: 2/504.

(5) أي الشيخ خليل.

(6) نص المدونة: «قلت: أريت إن كانت ترضع ولدها من زوجها، فطلقها فانقضت عدتها، فتزوجت غيره، ثم حملت من الثاني فأرضعت صبيا؛ لمن اللبن؟ أللزوج الأول، أم للزوج الثاني الذي حملت منه؟ قال: ما سمعت من مالك فيه شيئا، وأرى اللبن لهما جميعا، إن كان اللبن لم ينقطع من الأول»، المدونة الكبرى لمالك: 5/406.

للاول إلى خمس سنين، نقل هذه الأقوال بهرام في شرحه لمختصر خليل، والمشهور: أنه لا يقطعه شيء حتى ينقطع بنفسه<sup>(1)</sup>.

وكون الرضيع ولدا من وطئه - كما قال صاحب المدونة والشيخ خليل - هو المراد بقول الناظم: "وَمَا دَةَ الْأَب".

والدليل على أن اللبن للفحل، ما ثبت عن رسول الله ﷺ من حديث سيدتنا عائشة رضي الله عنها: «أن أفلح أخوا أبي القُعَيْسِ<sup>(2)</sup> جاء يستأذن عليها بعد نزول الحجاب، فقالت سيدتنا عائشة - رضي الله عنها -: لا أذن له حتى أسأل رسول الله ﷺ؛ فإن أبا القُعَيْسِ ليس هو أَرْضِعُنِي، وإنما أَرْضِعْتَنِي امرأته، قالت سيدتنا عائشة: فلما دخل رسول الله ﷺ قالت: يا رسول الله! إن أفلح أخوا أبي القُعَيْسِ جاء يستأذن علي، فأبيت أن أذن له علي حتى أستأذنيك؟ فقال: إنه عمك، فليلج عليك»<sup>(3)</sup>.

نقله ابن العربي ثم قال: «وهو مذهب أكثر الأئمة وأعيان العلماء، ورأى سعيد بن المسيب، وإبراهيم النخعي، وأبو سلمة أن لبن الفحل لا يحرم<sup>(4)</sup>، وصورته، أن يكون رجل له امرأتان؛ أرضعت إحداهما صبيا، والأخرى صبية، فيحرم كل واحد منهما على صاحبه؛ لأنهما أخوان لأب<sup>(5)</sup> اه. وقال صاحب التقييد على المدونة عن الشيخ العبدوسي<sup>(6)</sup>: اجتمعت الأئمة التسعة الذين لهم الاتباع، على أن لبن الفحل يحرم، وهم:

(1) التاج والإكليل للمواق العبدوي: 180/4.

(2) القُعَيْسِ - بضم القاف وفتح العين وسكون الياء مصغرا - هو: زوج المرأة التي أرضعت عائشة، قال ابن حجر في الفتح (9/150): «لم أقف على اسمه إلا في كلام الدارقطني، فقال: هو وائل بن أفلح الأشعري»، قال ابن عبد البر في الاستيعاب: (1/102): «لا أعلم له خبرا ولا ذكرا، أكثر مما جرى من ذكره في حديث عائشة في الرضاع».

(3) موطأ مالك: 2/602، وصحيح البخاري: 5/2279. وصحيح مسلم: 2/1070.

(4) سنن ابن منصور: 1/274-282. ومصنف عبد الرزاق: 7/471-474. ومصنف ابن أبي شيبة: 4/17-19. والفتح لابن حجر: 9/151. وموسوعة الإجماع لأبو جيب: 1/441. وقد بسطت القول في المسألة بأدلتها - والله الحمد - مع ذكر الراجح منها والأحوط، في كتابي: مدونة الأسرة في إطار المذهب المالكي: 1/170-172 (الزواج).

(5) أحكام القرآن لابن العربي: 1/375-376.

(6) الذي يظهر لي أن المراد بالعبدوسي هنا هو: الشيخ الحافظ أبو عمران موسى بن محمد بن معطي، الفقيه المفتي المدرس، فإن من آثاره تقييد على المدونة كمله ابن غازي (ت919) في كتاب أسماه: "تكميل التقييد وتحليل التعقيد من شروح المدونة"، وله أيضا تقييد آخر على الرسالة، قال عنه أحد بن قنفذ (ت740هـ) : «كان له مجلس في الفقه لم يكن لغيره في زمانه، ولازمته في درس المدونة والرسالة بمدينة فاس مدة ثمان سنين»، وقال الونشريسي: «سيدي موسى العبدوسي آية الله في المدونة، والفقهاء على ثلاثة أقسام؛ منهم من أعطى الحفظ فقط، ومنهم الفهم فقط، ومنهم من جمعا له، وهو الشيخ سيدي موسى العبدوسي»، وما يدل على زهده أنه كان يخرج زكاة حرثه تسعة أعشار ويمسك العشر عكس الزكاة، ويقول: من سوء الأدب أن أخرج العشر وأمسك التسعة، وتوفي - رحمه الله تعالى - سنة 776هـ بمكناس. (الوفيات لابن قنفذ: 1/14، وجدوة الاقتباس للمكناسي: 1/346، والمعيار للونشريسي: 3/376، وهدية العارفين للبغدادي: 1/62).

مالك، والشافعي، والحنفي، وابن حنبل، وداود، والأوزاعي، والطبري، والثوري، وأبو ثور<sup>(1)</sup>.

وقول الناظم: "مَشَى قُرُوعَهُ عَلَى نَهْجِ النَّسَبِ" أي على طريق النسب؛ للحديث المتقدم، ولما كانت تلك المسائل المستثناة لا تقع الا نادرا، وهي المستثناة من التحريم لم ينبه الناظم عليه؛ عليها إذ مقصوده التنبيه على ما عمت به البلوى من نكاح المحرمات من الرضاع، كالمسائل التي نبه عليها.

وقوله: "وَهَذَا كَلْمَةٌ إِذَا طَعَّمَ اللَّبْنَ يُعَدِّي..." إلى آخر ما ذكر، يعني: أن جميع ما ذكر من الرضاع إنما هم بشرط أن يصل اللبن إلى جوف الرضيع، فهو معنى قوله: "يُعَدِّي"؛ سواء رضعه، أو صب في فمه أو منخره؛ وأما ما صب في فمه فلا خلاف فيه أنه يحرم، واختلف فيما دخل من الأنف، والمشهور أنه يحرم، فلو حلب من المرأة ماء أصفر فشربه الصبي لم يحرم، قاله سحنون<sup>(2)</sup>، وإليه أشار الناظم بقوله: "مَعَ لَوْنٍ حَسَنٍ".  
قوله: "وَذَا الرَّضِيعِ دَاخِلَ الْحَوْلَيْنِ" يعني: أنه يشترط في ذلك أيضا أن يحصل الرضاع لهذا الصبي أو الصبية في الحولين، أو ما قارب منها إلى الشهرين، إن اتصل رضاعه، وهذا هو المشهور، وهو قول ابن القاسم<sup>(3)</sup>، وقيل: المعتبر الحولان من غير زيادة عليهما، وهو مروى عن مالك<sup>(4)</sup>، وعليه اقتصر الناظم هنا، وقدمه صاحب الرسالة<sup>(5)</sup>، والحولين العامين.

قوله: "وَقَبْلَ فَطْمِهِ" يريد: أن الرضيع إذا فطم عن الرضاع، واستغنى عنه بالطعام، فلا يحرم ما أرضع بعد ذلك، وأما إن فطم بعد الحولين فلا خلاف في ذلك، وكذلك إن استغنى في الحولين بمدة بعيدة بعد الفطام، وإن كانت مدة قريبة من الفطام وقد استغنى بالطعام، فالمشهور - وهو مذهب المدونة - أن ذلك لا يحرم أيضا<sup>(6)</sup>، وقال مطرف وعبد الملك وأصبغ: يحرم إلى تمام الحولين<sup>(7)</sup>.

(1) بداية المجتهد لابن رشد، ص: 29.

(2) (سحنون) هو: أبو سعيد عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي الحمصي القيرواني، لقب بسحنون وهو اسم طائر حديد لحدته في المسائل، أخذ عن أئمة المشرق والمغرب: ابن القاسم، وابن وهب، وأسد بن الفرات وغيرهم كثير، تخرج به خلق كثير، اشتهروا بالعبادة والصلاح، وبلغ عدد الرواة عنه 700. انتهت إليه رئاسة المذهب، وشدت إليه الرحلة، ولد سنة 160 هـ وتوفي - رحمه الله تعالى - في رجب سنة 240 هـ عن عمر يناهز ثمانين سنة، ودفن بالقيروان وقبره معروف متبرك به. الديباج المذهب لابن فرحون، ص: 160 وما بعدها، وشجرة النور، ص: 69-70.

(3) المدونة الكبرى لمالك: 408 / 5.

(4) النوادر والزيادات لابن أبي زيد: 75 / 5.

(5) كفاية الطالب الرباني شرح رسالة القيرواني: 149 / 2.

(6) المدونة الكبرى لمالك: 408 / 5.

(7) النوادر لابن أبي زيد: 75 / 5، والجواهر لابن شاس: 591 / 2، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير: 504 / 2.

قوله: "وَأَكْبَرُ الدَّوَاهِي تَهْدُ<sup>(1)</sup> الْجِدَّةَ"

يعني: أن أكبر المصائب نهد الجدة والسمرة والقابلة، وذلك لكثرة وقوعه من الجدة لحفائدها، فيصرون إخوة وأولاد الإخوة، وكذلك السمرة جرت عادة بعض أهل البوادي أن ترضع أولادهم يوم الولادة، والسمرة: المرأة التي تكون سمرة اللون، أي التي ليست من البيض؛ لأن أولادها لا يتزوجن أولاد البيض، زعما منهم أنه لا يحرم بالرضاع إلا أولاد المرضعة على من أرضعته خاصة، وذلك لجهلهم؛ فيصير أولاد المنزل كلهم إخوة من رضاع تلك السمرة، وكذلك القابلة ترضع كل ولد تحضر ولادته.

قوله: "فَأَلْقُوا بِالْكُمِّ لِهَيْبِي الْعَائِلَةَ"، أي لهذه المخادعة، ثم قال: "فَإِنَّ أَهْلَ عَصْرِنَا" أي زماننا "تَنْجَسُوا" من جهلهم بالدين، فصاروا كالمجوس الذين لا كتاب عندهم، فنكحوا المحرمات كالأخت من الرضاع والخالة، فكل امرأة أرضعتك يحرم عليك بناتها من الولادة أو من الرضاع، وبنات زوجها من الولادة أو من الرضاع؛ لأنهن أخواتك، ويحرم عليك أيضا أخوات المرأة التي أرضعتك من نسب أو الرضاع؛ لأنهن خالاتك، وكذلك أخوات فحل المرضعة التي أرضعتك من نسب أو الرضاع؛ لأنهن عماتك، وكذلك أم المرأة التي أرضعتك من جدة نسب أو رضاع؛ لأنها هي جدتك، وكذلك أم زوجك من نسب أو رضاع، وكذلك يحرم عليك حلائل أبنائك من نسب أو رضاع، وكذلك ما نكح أبائك من نسب أو رضاع، وكذلك ما نكح أجدادك من نسب أو رضاع. وقس على ذلك كل ما يحرم بالنسب كما تقدم.

فمن ذلك مسألة رجل زوج ابنه في المهدي امرأة بالغاً، ثم بارأ عنه الأب، ثم نكحت المرأة رجلاً، ثم أرضعت الصبي الذي كان عقد عليها أولاً، فإنها تحرم على زوجها الثاني؛ لأنها حليلة ابنه.

وقوله: "وَوَظَّنُوا مِنْ قَرَطِ الْجَفَاءِ" ظنوا من فرط جهلهم أنه لا يحرم بالرضاع إلا الصبيين الذين رضعا امرأة واحدة، أو رضع الصبي أم الصبية أو الصبية أمه، وهذا أمر ما بعده منكر، فنعوذ بالله من الجهل به وبأحكامه.

(الخاتمة)

يَا رَبِّ يَا رَبِّ بِجَاهِ الْعَرَبِيِّ  
وَالطُّفِّ بَعْضِ أَهْلِهِ كَمَا تَرَى  
وَصَلِّ يَا رَبِّ عَلَى الْمُخْتَارِ  
جَنِّبْ سَرِيرَتِي بُحُورَ الرَّيِّبِ  
يَا مَنْ لَهُ الْعَرْشُ وَمَا تَحْتَهُ الشَّرِيُّ  
وَأَهْلِيهِ وَصَحْبِهِ الْأَخْيَارِ

(1) المراد بالتهدي هنا: الحليب، وهو في الأصل: زُبْدُ اللَّبَنِ الذي لم يُرَبِّ، فَيُمَخَّضُ فَتَكُونُ زُبْدَتُهُ قَلِيلَةً حُلْوَةً. تاج العروس للزبيدي: مادة (نهد).

مولانا جوزه عبداللہ السہیلانی ندوۃ الدینیہ الداعیہ، خمبر۔ فرادۃ و تعلق، ذ. عبداللہ بنطار

وَمَنْ مَشَى عَلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ  
يُعَلِّمُ الْعِبَادَ مِمَّا قَدْ عَلِمَ  
بِكُلِّ عَضْرٍ وَبِكُلِّ قُطْرٍ  
بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ دَعَا لِلْخَيْرِ  
ثُمَّ وَثَّمَ الْحَمْدَ لِلْفَرْدِ الصَّمَدِ  
مِنْ فَضْلِهِ أَهْمَنَا إِلَى الرَّشَادِ

انتهی ما قیدتہ من کلام اہل العلم - رضوان اللہ علیہم - علی ہذا الأرجوزۃ، و من وجد فیہا نقضا، أو خللا فلیصلحہ، واللہ یعصمنا من الزلل، ویوفقنا لصالح القول والعمل، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته، وسلم تسليما، اللهم إني أسالك بجاه سيد الأولين والآخرين، أن تجاوز عن سيئات من كتبها، أو كسبها، أو قرأها، أو نظر فيها، وعن جميع المسلمين والمسلمات، الأحياء منهم والأموات، آمين، والحمد لله رب العالمين.

## ثبت المصاوير:

1. الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى لأحمد الناصري، دار الكتاب البيضاء 1418 هـ 1997 م
2. إيضاح المسالك إلى قواعد مالك لأحمد الونشريسي تحقيق: أحمد الخطابي، طبع فضالة الجديدة 1980 م.
3. شرح الحكم العطائية لابن عباد النفزي المطبعة الشيعية.
4. البيان والتحصيل لأبي الوليد ابن رشد الجد ط الثانية 1408 هـ 1988 م دار الغرب الإسلامي بيروت.
5. تخريج أحاديث إحياء علوم الدين لزين الدين أبي الفضل عبد الرحيم العراقي دار المعرفة بيروت لبنان.
6. ترتيب المدارك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض تحقيق محمد تاويت ط، الأوقاف المغرب.
7. تسهيل المهمات في شرح الأمهات لجمال الدين بن الحاجب مخطوط تم نسخه سنة 946 هـ.
8. التمهيد لابن عبد البر القرطبي تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري، الأوقاف، المغرب، 1387 هـ.
9. التوضيح كتاب الطهارة لخليل بن إسحاق المالكي تحقيق: د. أحسن زمور دار ابن حزم 1428 هـ 2007 م
10. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للعلامة شمس الدين محمد بن أحمد الدسوقي دار الفكر، بيروت.
11. حاشية العدوي على شرح أبي الحسن للرسالة للشيخ علي بن أحمد الصعدي العدوي دار الفكر، بيروت.
12. دليل مؤرخ المغرب الأقصى لعبد السلام بن سوادة، دار الفكر 1418 هـ 1997 م.
13. سلوة الأنفاس بمن أقر من العلماء بفاس، للشريف الكتاني، ط، النجاح الجديدة البيضاء 1425 هـ 2004 م.
14. سنن الدارقطني لأبي الحسن الدارقطني، تحقيق: عبد الله هاشم، دار المعرفة، بيروت، 1386 هـ / 1966 م.
15. سنن الدارمي لأبي محمد الدارمي، تحقيق: فواز أحمد وخالد العلمي دار الكتاب العربي بيروت، 1407 هـ.
16. سنن سعيد بن منصور ط دار القصيبي الرياض، ط، الأولى 1414 هـ تحقيق د سعد بن عبد الله آل حميد.
17. الشرح الكبير لأبي البركات أحمد بن محمد الشهر بالدردير، دار الفكر، بيروت.
18. الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض تحقيق حسين نيل، دار الأرقم بن أبي الأرقم بيروت.
19. صحيح ابن حبان لأبي حاتم بن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط 1414 هـ / 1993 م.
20. صحيح ابن خزيمة لأبن خزيمة، تحقيق: د. محمد الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت 1390 هـ / 1970 م.
21. طبقات الحضيكي لمحمد بن أحمد الحضيكي، تحقيق أحمد بومزركو طن 1427 هـ 2006 م.
22. عقد الجواهر الثمينة لابن شاس، تحقيق د. حميد لحر، دار الغرب الإسلامي بيروت 1423 هـ 2203 م.
23. لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري، دار الجليل، بيروت
24. المبسوط لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، دار المعرفة، بيروت 1406 هـ.
25. مجمع الزوائد لأبي الحسن الهيثمي، دار الريان للتراث، القاهرة، ودار الكتاب العربي، بيروت، 1407 هـ.
26. المجموع لأبي زكرياء يحيى بن شرف النووي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى 1417 هـ / 1996 م.
27. المحلى بالآثار لعلي بن حزم الأندلسي الظاهري، تحقيق: د. عبد الغفار البنداري، دار الفكر، بيروت.
28. المغرب عبر التاريخ لإبراهيم حرركات دار الرشاد الدار البيضاء 1405 هـ 1984 م.
29. المقاصد الحسنة لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي تحقيق محمد عثمان.
30. مقدمة ابن خلدون لعبد الرحمن بن خلدون دار الفكر بيروت لبنان.
31. النهاية في غريب الحديث والآثار لابن الأثير تحقيق: الزاوي والطناحي، المكتبة العلمية، بيروت.